

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات لصناعات SNVI - VIR.

تحت إشراف الأستاذ:

بلقاضي طاهر لمين

من إعداد الطلبة:

لعريبي عبد الرحمان

بريكسي إسحاق سيد أحمد

رقم المذكرة

138

السنة الجامعية 2021 / 2022.

شكر و تقدير

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ العزيز على قلوبنا " بلقاضي طاهر لمين " الذي كان واسع الصدر معنا و حليما في صبره علينا و ذلك بتوجيهاته الهادفة ونصائحه القيمة في متابعته لبحثنا ولإشرافه عليه في كل مراحل،

كم لا يفوتنا أن نتقدم بكل عبارات الشكر و الإمتنان للسيدة الفاضلة " رجب أمال " على نصائحها القيمة و تأطيرها لنا، في كل ما تعلق بالجانب التطبيقي للبحث الخاص بهذه المذكرة حيث نتمنى لها مسيرة مهنية حافلة بالنجاحات إنشاء المولى عز وجل.

إهداء

إلى حبيب قلبي إلى معنى الرجولة الذي أفنى
حياته لتعليمي وسعى دائما لنجاحي وقاسمني
دائما فرحتي إلى كل من كان قدوتي في الحياة لا
يزال وسيبقى شامخا مدى حياتي إلى والدي
تقديرا وعرفانا .

إلى ذات الوجه الذي تبسم إن رأني ولحن الحياة
الذي سقيت منه فيضا من الحنان إلى أعز ما
أملك إلى من علمتني الصبر والعزيمة والإصرار
أطال الله في عمرها أُمي.

إلى أخواتي

إلى أعز الناس على قلبي الذي ساندوني لإتمام
هذا العمل

عبد الرحمان

إهداء :

الحمد لله الذي أنار درب العلم و المعرفة و الذي أعانني على إنجاز هذا الواجب و العمل .

إلى كل الأنفس الطاهرة التي غادرتنا و تركت فراغ لا يمتلأ إلى بوجودهم في هذه الحياة رحمهم الله و أسكنهم فسيح جناته ، إلى رمز الحنان و البركة في هذه الحياة جدي "محمد" و جدتي "شاعة" حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى أجمل ما رزقني الله في هذا الوجود ، إلى سندي و النور الذي أنار مسار دربي ، أدعو من الله أن يمد من عمركما لترو ثمار ما عانيتم من أجله لسنوات ، كل الحب و التقدير لأجمل والدين في الدنيا إلى والدي "محمد الصغير" و والدتي "فاطمة الزهراء" أطال الله في عمرهما و بارك لهما فيه .

إلى من هم أقرب إلي من روعي ، إلى من شاركني فرحتي و حزني إلى من أعتز بوجودهم دوماً إلى جانبي أخواتي "هاجر" ، "نريمان" ، "مريم" ، "رانية" و "ميليسا" و أحلى من في العائلة "مهدي" ، "أمير" ، "نورهان" و "إشراق" .

إلى من سبقني دائماً بالمعروف و كان خلفاً لما إفقدته في الحياة ، إلى إخوتي الذين لم تلدهم أُمِّي "محمد" ، "شوقي" و "موسى" .

إلى كل الأقارب الذين يكونون لي الحب و الإحترام .

إلى جميع أصدقائي دفعة محاسبة و تدقيق 2022 يتقدمهم رفيقي دربي فاتح و عبد الرحمان .

إلى كل من يلتمس الطريق المستقيم.....على أساس من العلم و المعرفة.

إسحاق سيد أحمد

ملخص :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في تحديد و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بشكل دقيق و مضبوط ، و هذا يمكننا من الوصول إلى أدق التفاصيل الخاصة بالمؤسسة وهذه المعرفة تؤهلنا للحكم على المركزها المالي و من خلال ذلك يمكننا إعطاء التوصيات و تشخيص مواطن الضعف وتعزيز نقاط القوة و للوقوف على دراسة ميدانية و واقعية قمنا بتطبيق هذه الأفكار و المعارف على المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI VIR حيث شملت الفترة الزمنية التالية (2021-2020-2019) ، محاولين الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في: " كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة " معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري و منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

من أجل ذلك قمنا بالإعتماد على القوائم المالية للسنوات التالية : 2021/2020/ 2019 وهذا بإعتماد جداول الميزانية الختامية (جانب الأصول و جانب الخصوم)، جدول حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة . حيث قمنا بتطبيق طرق و أدوات التحليل المالي من نسب و مؤشرات حيث خلصنا إلى تحديد الوضعية المالية التي توجد بها المؤسسة والوصول إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، الشئ الذي ترتب عنه إجراء عملية تقييم الأداء المالي و ظهور بعض النتائج التي إذا ما تم أخذها بعين الاعتبار من قبل القائمين على المؤسسة قد تساهم في تطوير الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، القوائم المالية، الوضعية المالية، أدوات التحليل المالي، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

Summary

Through this study, we seek to show the role of financial analysis in determining and diagnosing the financial position of the economic institution in accurate and precise manners. And this enables us to reach the most accurate details of the institution and this knowledge qualifies us to judge its financial position and through that we can give recommendations, diagnosing weaknesses and strengthening points of strength and to determine a field and a realistic study. We have applied these ideas and knowledge to the national industrial cars corporation SNVI VIR which included the following time period (2019-2020-2021), trying to answer the problem posed by (how does the financial analysis contribute to diagnosing the financial position of

the institution " depending on the descriptive approach in the theoretical aspect and the case study approach in the practical aspect.")

For that we have relied on the financial statements for the following years : 2019-2020-2021 and this by adoption the final budget tables(assets side and opponents side), results table and treasury flows tables. Where we have applied the methods and tools of financial analysis of ratios and indicators ,where we concluded to determine the financial position in which the institution is located and to reach the reasons that led to this situation, which resulted in conducting the financial performance evaluation and some results that, if taking into account consideration by those in charge of the institution may contribute to the development of the financial position of the institution.

Keywords:

Financial analysis, financial statements, financial position, financial analysis tools, diagnosing the, financial position if the institution.

الصفحة	محتوى
VI	شكر و تقدير
VIVI	الإهداء
IV	الملخص
VI	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VI	قائمة لأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل لأول : مدخل إلى التحليل المالي
01	تمهيد
02	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي .
02	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي .
05	المطلب الثاني : أهداف و أهمية التحليل المالي.

07	المطلب الثالث : مقومات التحليل المالي.
08	المبحث الثاني : مستويات التحليل المالي
08	المطلب الأول : أنواع و خطوات التحليل المالي.
11	المطلب الثاني : مجالات و نتائج التحليل المالي.
13	المطلب الثالث : الجهات المستفيدة من التحليل المالي.
15	المبحث الثالث : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.
15	المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي.
16	المطلب الثاني : مميزات النظام المحاسبي المالي.
18	المطلب الثالث : إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
30	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات .
31	تمهيد
32	المبحث الأول : عموميات حول النسب و المؤشرات المالية .
32	المطلب الأول : تعريف النسب المالية.
33	المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية.
34	المطلب الثالث : مزايا و حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي .
36	المبحث الثاني : تقييم لأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي و نسب التمويل .
36	المطلب الأول : التوازن المالي .
37	المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي .

42	المطلب الثالث : نسب التمويل .
45	المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية .
45	المطلب الأول : نسب السيولة و نسب النشاط .
50	المطلب الثاني : نسب الربحية و المردودية .
53	المطلب الثالث : نسب تقييم السيولة و مؤشرات تحليل جودة لأرباح.
56	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : تشخيص و تحليلي الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI .
	تمهيد
57	المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية SNVI.
57	المطلب الأول : لمحة تاريخية و تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.
64	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و الوحدات المشكلة للمؤسسة SNVI .
65	المطلب الثالث : تقديم فرع السيارات الصناعية VIR
71	المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية.
71	المطلب الأول : عرض والتعليق الميزانية المالية المختصرة للسنوات.
77	المطلب الثاني : عرض وتحليل جدول حسابات النتائج .
79	المطلب الثالث : عرض و تحليل جدول تدفقات الخزينة للسنوات .
84	المبحث الثالث : دور المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI .

84	المطلب الأول : دراسة مؤشرات و نسب التوازن المالي.
89	المطلب الثاني : التحليل بوساطة النسب والمؤشرات المالية .
101	المطلب الثالث : تقييم الوضعية المالية للفرع .
103	خلاصة الفصل
104	الخاتمة
107	قائمة المراجع
111	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ميزانية السنة المالية المقفلة (الأصول).	22
2	ميزانية السنة المالية المقفلة (الخصوم).	23
3	شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	25
4	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) .	26
5	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) .	29
6	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول.	71
7	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم.	74
8	جدول حسابات النتائج لسنوات الثلاث	77
9	جدول تدفقات الخزينة سنة 2019.	79

80	جدول تدفقات الخزينة 2020.	10
81	جدول تدفقات الخزينة سنة 2021.	11
82	جدول تدفقات الخزينة المختصر للسنوات الثلاث موضوع الدراسة.	12
84	حساب رأس مال العامل الدائم.	13
85	حساب احتياج رأس مال العامل.	14
86	حساب الخزينة.	15
86	حساب رأس المال العامل الخاص.	16
87	حساب نسبة التمويل الدائم.	17
87	حساب نسبة التمويل الخاص.	18
88	حساب نسبة لاستقلالية المالية.	19
89	حساب نسبة السيولة العامة.	20
90	حساب نسبة السيولة السريعة.	21
90	حساب نسبة السيولة لأنية	22
91	حساب معدل دوران الزبائن.	23
91	حساب معدل دوران الموردين.	24
92	حساب معدل دوران الأصول الثابتة.	25
92	حساب معدل دوران الأصول المتداولة.	26
93	حساب معدل إجمالي الأصول.	27
93	حساب نسبة المديونية.	28

94	حساب نسبة لالتزامات إلى حقوق الملكية.	29
94	حساب نسبة الديون طويلة المدى على رأس المال العامل.	30
95	حساب نسبة العائد الأصول على الممتلكات.	31
95	حساب معدل العائد على لاستثمار.	32
96	حساب نسبة عائد لأموال الخاصة.	34
97	حساب معدل العائد على حقوق الملكية.	35
97	حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول.	36
98	حساب نسبة التغطية النقدية.	37
99	حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.	38
99	حساب نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي.	39
100	حساب نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي.	40
101	حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.	41

قائمة لأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هيكل تنظيمي يوضح مختلف الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية . SNVI	64
2	الهيكل التنظيمي لفرع السيارات الصناعية VIR .	67
3	الهيكل التنظيمي للإدارة المالية .	69

72	التمثيل البياني للأصول 2019.	4
72	التمثيل البياني للأصول 2020	5
72	التمثيل البياني للأصول 2021.	6
73	أعمدة بيانية تمثل قيمة لأصول لسنوات الثلاثة 2021/2020/2019.	7
75	التمثيل البياني للخصوم 2019	8
75	التمثيل البياني للخصوم 2020.	9
75	التمثيل البياني للخصوم 2021.	10
76	أعمدة بيانية تمثل قيمة الخصوم خلال السنوات الثلاث 2021/2020/2019.	11

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ميزانية لأصول 2019	111
2	ميزانية الخصوم 2019	112
3	جدول حسابات النتائج 2019	113
4	جدول تدفقات الخزينة 2019	114
5	ميزانية لأصول 2020	115
6	ميزانية الخصوم 2020	116
7	جدول حسابات النتائج 2020	117
8	جدول تدفقات الخزينة 2020	118

119	ميزانية لأصول 2021	9
120	ميزانية الخصوم 2021	10
121	جدول حسابات النتائج 2021	11
122	جدول تدفقات الخزينة 2021	12

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الإسم باللغة العربية	الإسم باللغة الأجنبية
FR	رأس مال العامل	Le Roulement de Fonds
BFR	إحتياجات رأس مال العامل	Les Besoins de Fonds de Roulement global
FRng	رأس مال العامل الإجمالي	Le Fonds Roulement net global
TR	الخزينة	La Trésorie

مقدمة

مقدمة

إن من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها في ظل الإنفتاح على العالم الخارجي هو تحسين أدائها و وضعيتها المالية وأيضا بقائها و إستمرارها في مجال نشاطها، يتطلب منها معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و التنبؤ بالتغيرات المستقبلية .

يعتبر التحليل المالي أداة من الأدوات التي يستند عليها متخذي القرار أو أي طرف آخر له مصلحة في معرفة الوضعية المالية الدقيقة للمؤسسة، حيث من خلالها يمكن للمسيرون إتخاذ القرارات المناسبة و وضع الأهداف المستقبلية المرجوة، و مما تجدر الإشارة إليه أن التحليل المالي أصبح ضرورة ملحة على المؤسسة بعد أن أصبحت القوائم المالية لا تعطي صورة واضحة ودقيقة للمؤسسة الاقتصادية ومنه يجب تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التحليل بهدف معرفة نجاح المؤسسة أو فشلها و بيان نقاط قوتها و تعزيزها و إكتشاف الإنحرافات و تصحيحها .

ومن الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية نجد التحليل بالمؤشرات و النسب المالية، لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

إشكالية الدراسة

ومن هنا جاءت إشكالية البحث التي قمنا بصياغتها في السؤال الرئيسي على النحو التالي :

" كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟ "

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة للتسيير و التشخيص المالي للمؤسسة ؟

الفرضيات :

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا، تم وضع الفرضيات التالية :

- أهمية التحليل المالي في المؤسسة هي التحقق من حسن إستخدام مواردها.
- يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق حساب المؤشرات و النسب المالية للمؤسسة و معرفة وضعها المالي الحقيقي بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه .
- إن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد .

سبب إختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية و الموضوعية التي دفعتنا للإختيار هذا الموضوع أهمها :

- أهمية التحليل المالي في المؤسسة .
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- موضوع البحث له علاقة بمجال التخصص (محاسبة و تدقيق) .

أهداف الدراسة :

- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية .
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .
- إسقاط أكبر قدر من المعارف النظرية المكتسبة على الدراسة التطبيقية .

أهمية الدراسة :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على المعرفة الدقيقة للوضعية المالية للمؤسسة، بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات على شكل نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية، كل هذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على إستعمال المعلومات المتاحة .

حدود الدراسة :

يمكن تبيان حدود الدراسة من خلال تحديد البعد المكاني و الزماني و الموضوعي

- البعد الموضوعي : نظرا لكبر و اتساع موضوع التحليل المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على التحليل المالي و كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلاله .
- البعد الزمني : قمنا بالتربص الميداني في شهر مارس و أبريل و ماي من سنة 2022 ، و كان الهدف من هذا التربص من أجل التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية في الفترة الممتدة من 2019/2020/2021 بغية الإجابة على إشكالية البحث و الوصول إلى إستنتاجات علمية، بناءا على المعلومات و البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل التربص .
- البعد المكاني : قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI / VIR الواقع مقرها في المنطقة الصناعية الروبية، الجزائر .

صعوبات الدراسة :

- عامل الزمن كان عائق لأن الفترة المحددة لتقديم هذا العمل كانت قصيرة مقارنة بالأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع.
- عدم توفر معلومات كافية لمجموعة من العناصر كانت موضوع بحثنا .

المنهج المستخدم :

للإجابة على هذه لإشكالية ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصلين الأول و الثاني القائم على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، كم إعتدنا على أسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي، أين نقوم بإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية .

"دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات "

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة من إعداد بن خروف جلييلة، في جامعة أحمد بوقرة بومرداس سنة 2009 حيث تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ في الفترة (2005-2008)، و تمحورت الإشكالية في " إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات ؟ "

هدفت الدراسة إلى :

- إبراز إستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- إبراز أهمية إستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية .

" التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007) "

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية من إعداد أكلي تودرت، في جامعة الجزائر سنة 2009، تمحورت إشكالية هذه الدراسة في كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه إقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية ؟

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسيها النظرة الدينامكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لمراقبة التسيير .

" دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة "

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، من إعداد تبة سومية، في جامعة أحمد بوقرة بومرداس سنة 2014، حيث تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB في الفترة الممتدة (2009-2012) حاولت هذه دراسة معالجة لإشكالية التالية " ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة ؟ "

- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي و التنبؤ بمستقبلها .
- إبراز أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد، دراسة و تحليلي القوائم المالية للمؤسسات .
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB .

هيكل المذكرة :

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول تحت عنوان مدخل إلى التحليل المالي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث لأول ماهية التحليل المالي من حيث مفهوم التحليل المالي و أهداف التحليل المالي و أهميته وفي المطلب الثالث مقومات التحليل المالي، أما المطلب الثاني كا تحت عنوان مستويات التحليل المالي و تم إدراج فيه أنواع و خطوات التحليل المالي، مجالات و نتائج التحليل المالي و الجهات المستفيدة من التحليل المال . المبحث الثالث بعنوان القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، تم تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى مفهوم و مميزات النظام المحاسبي المالي و عرض و إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .

الفصل الثاني تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات، قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث لأول عموميات حول النسب و المؤشرات المالية من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى تعرف النسب المالية و أهميتها و مزاياها و حدود إستخدام النسب المالية في التحليل المالي، أما المبحث الثاني تحت عنوان تقييم لأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي و الهيكل المالي، المتضمن تعريف التوازن المالي ومؤشراته و نسب التمويل، و المبحث الثالث تقييم لأداء المالي عن طريق النسب المالية تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى نسب السيولة و نشاط، الربحية، المردودية، نسب تقييم السيولة و مؤشرات تقييم جودة لأرباح .

الفصل الثالث تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تقديم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تم من خلال هذا المبحث تقديم المؤسسة و عرض هيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني بعنوان عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تم خلال هذا المبحث عرض الميزانيات المالية و التعليق عليها للسنوات 2021-2020-2019 و عرض و تحليل جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة على التوالي للسنوات 2021-2020-2019 . أما المبحث الثالث تحت عنوان دور المؤشرات و النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية

للسيارات الصناعية . و الذي يتضمن دراسة مؤشرات و نسب التوازن المالي و تحليل الوضعية من خلال مختلف النسب و المؤشرات وأخيرا تقييم الوضعية المالية في المطلب الثالث .

الفصل الأول

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي هدف الوظيفة المالية، و هو يعنى بدراسة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين، قصد التعرف على نقاط القوة لتدعيمها، و نقاط الضعف لتجنبها مستقبلا مع توجيه النصائح و إقتراح الحلول المناسبة.

و يختلف التحليل المالي حسب القائم به، و الجهة المستفيدة منه، و هو يتطلب ضرورة المعرفة الجيدة للمؤسسة موضوع الدراسة و توفر الوثائق المالية الخاصة بها و كذا بمحيطها.

و هنا تظهر أهمية وجود مجموعة متنوعة من الأدوات لإستغلال تلك المعلومات نذكر منها ك رأس المال العامل الصافي و الإحتياج من رأس المال العامل، و النسب المالية و غيرها من الأدوات التي تسمح بمعرفة الدور الذي تلعبه المردودية على الملائمة في بقاء المؤسسة و قدرتها على النمو و التوسع في المستقبل لكي تضمن بقاءها في ظل سوق يتميز بالتغير السريع و المفاجئ.

هذه الأدوات بدورها عرفت هي الأخرى تطورا سائر تطور المؤسسة نفسها خاصة بعد تطور المجالات الصناعية المختلفة، و زيادة المخاطر على الأموال المستثمرة من جراء إشتداد حدة المنافسة الشيء الذي زاد في إلحاح أصحاب الأموال المستثمرة في طلب معلومات أكثر دقة عن وضعية أموالهم أو وضعية المؤسسات التي يستثمرون فيها.

و في هذا الفصل سنتطرق لأساسيات التحليل المالي في ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

المبحث الأول نتناول فيه ماهية التحليل المالي بشكل عام حيث نقدم لمحة تاريخية عن نشأة التحليل المالي مع ذكر مجموعة مفاهيم خاصة بالتحليل المالي و ذكر الأهمية و الأهداف بالإضافة إلى مقومات التحليل المالي.

أما المبحث الثاني فسنقدم من خلاله أدوات و أنواع التحليل تنتم للماهية مع ذكر الخطوات الوجهات المستفيدة من التحليل المالي.

و كمرحلة أخيرة للفصل سنتطرق في المبحث الأخير منه إلى تقديم النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية، عن طريق ذكر مفهوم النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية، و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و يرتبط التحليل المالي إرتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، و إتجاهات تطوره مستقبلا .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي.

أولا . لمحة تاريخية عن التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث إستعملت البنوك و المؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، و ذلك إستنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، و لكن مع تطور الصناعة و التجارة و ظهور في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات و من النسب المختلفة .

و لقد كان للأزمة الإقتصادية التاريخية (1933_1992) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون و المقرضون الهامون إهتماما بتحديد خطر إستعمال أموالهم و بصفة أكثر دقة و حزما، و بتطور المؤسسات و بالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، و قد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات، و التي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة المالية لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات) و أصبح أحدهما يكمل الآخر.¹

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير_ التحليل المالي، ج 1 دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 13- 14 .

ثانياً. أسباب نشأت التحليل المالي:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة فيما يلي:¹

➤ الثورة الصناعية و ظهور الشركات الكبيرة:

أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، و التي يكون فيها انفصال بين الإدارة و الملاك أو المساهمين، و بالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

➤ التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية:

رغبة من الحكومة في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.

➤ الكساد الكبير:

ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، و الذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركة.

➤ ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:

حيث أن شركات التمويل و البنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية إتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

➤ ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية:

إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض و بشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من إتخاذ قراراتهم إستثمارية.

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات إنصب الاهتمام على نوعية الشركات حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة

¹ السالم مؤيد سعيد ، نظرية المنظمة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 36 .

عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

ثالثا. مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الإدارية و المالية المهمة للمؤسسة الاقتصادية، و يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسات، و من تم إقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

إذ يعد التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة بين المؤسسة وأكثر محيطها الداخلي و الخارجي، لذا نظرا لأهمية هذا الموضوع نجد مجموعة من التعاريف التي تخصه نذكر منها:

- "يمكن تعريف التحليل المالي بأنه الدراسة النقدية للمعلومات المحاسبية و المالية التي تقدمها المؤسسة إلى أطراف خارجية بهدف تقييم أدائها المالي و أدائها الاقتصادي بأكبر قدر من الموضوعية، على الوفاء بالتزاماتها و أخيرا تراثها".¹
- "التحليل المالي هو عبارة عن قراءة و دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها الذي يعكس المركز المالي و النقدي و ربحية المؤسسة".²
- "يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء".³
- "التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو انشقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرار المناسب".⁴

¹ Florent Deisting , Jean Pierre Lahille, analyse financière, 4eme édition, Dunod, Paris, France, 2013, p2.

² نور الدين خبابة ، الإدارة المالية ، دار النهضة للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 38.

³ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص 93.

⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 21-22.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية التحليل المالي.

يرمي التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النوعية، التي بدورها أكسبته أهمية خاصة داخل أوساط الوظيفة المالية، لذا سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض جملة من تلك الأهداف بالإضافة إلى التطرق إلى أهمية هذا التحليل.

أولاً. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة و تفسير البيانات المالية و تشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على إتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات و عمليات مالية مختلفة.

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:¹

- تحديد المراكز المالي للمنشأة، و تحديد قيمتها السوقية؛
- تحديد مركز المنشأة الإئتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها؛
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- تحديد إتجاهات المنشأة و طريقة أدائها وسياساتها المالية؛
- تحديد فعالية وجدوى الإستثمار في كل نشاط؛
- المساعدة في إتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة و أعلى عائد؛
- تقديم المعلومات المالية الجهاز التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند إتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
- توجيه أصحاب الأموال و الراغبين بالإستثمار إلى مجالات الإستثمار المختلفة و العائد المتوقع من كل مجال؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال المالك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرفقة لها.

و يهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطاتها، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، طبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة مصر، 2014، ص 115 .

اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، و من ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر إن أمكن.¹

ثانيا. أهمية التحليل المالي:

لا شك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الإقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز و فروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الإقتصادية في العالم، و ظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش و الخداع و الإختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:²

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشأة؛
- يعد أداة من الأدوات التي تساهم في إتخاذ قرارات مصيرية بشأن عمليات اندماج الشركة و توسعها؛
- يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية و تقييم الأداء؛
- يعد أداة من أدوات الإدارة الفاعلة و يسلمهم بتمكين إدارة الشركة من تصحيح الإنحرافات عند حصولها؛
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

و منه فإنه يمكن للباحث أن يرى أن أهمية التحليل المالي قد إزدادت بشكل كبير في الإقتصاديات المعاصرة، بل إن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي و جعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية و التطور.³

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع مذكور سابقا ، ص 23 .

² أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 2010 عمان ، ص53.

³ فهد راشد مسعود الهادري ، أثر نسب و مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، ص 26 ، 2016 .

المطلب الثالث : مقومات التحليل المالي.

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، و لعل أبرز هذه المقومات تتمثل في:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى إستخدام ها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل المالي إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية و العملية، و قادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.¹

و عليه فإن مقومات التحليل المالي تتطلب إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على مرد وديتها، ووضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية، و تفسير الأرقام بالقوائم المالية و معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و الضمانات التي تقدمها.²

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى 2008، ص 9.

² فهد راشد مسعود الهاجري، مرجع مذكور سابقا، ص 27.

المبحث الثاني : مستويات التحليل المالي.

اختلفت مستويات التحليل المالي من أنواع و مجالات و خطوات وصولاً إلى النتائج التي تمثل آخر مرحلة من مراحل التحليل، و تعتبر نقطة إنطلاق لمختلف الجهات المهتمة بالتحليل المالي، و بغية التماس هذه المستويات سنعرض من خلال هذا المبحث ثلاث مطالب نتعرف من خلالها على أنواع و خطوات التحليل المالي ثم مجالات و نتائج هذا التحليل وصولاً إلى الجهات المستفيدة منه.

المطلب الأول : أنواع و خطوات التحليل المالي.

ينقسم التحليل المالي إلى عدة أنواع و يطبق وفق جملة من الخطوات التي هي كالتالي:

أولاً. أنواع التحليل المالي.

يمكن إجراء التحليل المالي من خلال نطاقه كما يلي:

1. التحليل المالي على المستوى الوطني:

يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية بإعتبارها وحدة إقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، و تدخل ضمن عملية تقييم هذه العمليات المالية في مقياس الإقتصاد ككل و يعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الإقتصادي و يدخل ضمن مجال الإقتصاد السياسي.

2. التحليل المالي على مستوى المؤسسة:

يقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف للربح أو إلى تحقيق عائد إجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

كما يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شموليته كما يلي:¹

➤ **التحليل المالي الشامل :** يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط المؤسسة لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

➤ **التحليل المالي الجزئي :** يقصد بهذا النوع من التحليل المالي تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمؤسسة أو تحليل المخزون السلعي....الخ.

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات 2 الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 31 .

و يمكن كذلك إجراء تحليل مالي من حيث الزمن (الوقت) ووقوعه كما يلي:¹

➤ **التحليل المالي لفترة زمنية ماضية :** و يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة.

➤ **التحليل المالي المستقبلي :** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو نشاطها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة مستقبلا، كأن تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة و ذلك بالإعتماد على المعلومات و البيانات التاريخية للمؤسسة.

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث طبيعته كما يلي:

➤ **التحليل المالي الداخلي :** يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاطا لمؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة.

➤ **التحليل المالي الخارجي :** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث شكله كما يلي:

➤ **التحليل العمودي (الرأسي) :** يتمثل في استخدام النسب المالية و الذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود الميزانية بمجموع الأصول و العلاقة بين كل بند من بنود جدول حساب النتائج برقم الأعمال (المبيعات).

حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة لنشاطها و قدرتها على تحقيق الربحية و مواجهة التزاماتها (طويلة الأجل و قصيرة الأجل)، كما تتمثل النسب المالية العلاقة بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو جدول حساب النتائج أو قائمة التدفقات النقدية) علاقة بندين محاسبيين قائمتين مختلفتين و الناتج في النسب المالية لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا تم مقارنته بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف و وضع مالية المؤسسة و أدائها الإقتصادي.

➤ **التحليل الأفقي :** يقصد بالتحليل الأفقي الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة تتم بين قيمة البند ذاته و لكن على مدار سنتين متتاليتين أو أكثر، و كلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة و يطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات.

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق ، ص 45 .

ثانيا. خطوات التحليل المالي.

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات التالية:¹

1. التصنيف:

و هو عبارة عن فرز و تجزئة الحقائق الخاصة بمجموع الأرقام المأخوذة من القوائم المالية و تبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعة متجانسة و الغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية و الأرقام التي تحت البحث و التحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2. المقارنة:

و هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، و تساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام، و التصنيف و المقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، و قد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.

3. الاستنتاج:

عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم إكتشافها من خلال البحث و الدراسة و معرفة أسباب قيام هذه العلاقات، و بيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام و العلاقات و إكتشاف الإنحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل، و بالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمنشأة، و قدر إمكانياتها و مقدرتها و كل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي و الرقابة.

¹ محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 118 .

المطلب الثاني : مجالات و نتائج التحليل المالي.

تتم عملية التحليل المالي وفق مجالات محدد لا يمكن الخروج عنها، تترتب عن هذه الدراسة جملة من النتائج التي تمثل الغرض الأساسي من هذا التحليل، و سنعرض من خلال هذا المطلب كل من مجالات التحليل المالي و النتائج المترتبة عنه.

أولاً . مجالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:¹

➤ التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، و هذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسكرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، و تنتبأ بتحليلات مستقبلية و هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

➤ تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لمالها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، و كفاءتها في إدارة موجداتها، و توازنها المالي، و سيولتها و الإتجاهات التي تتخذها في النمو، و كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى، و من الجدير بالذكر إن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين، المقرضين.

➤ التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، و ذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة التي من الممكن أن يواجهها مع المقرض، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

و تعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من إتخاذ القرار المناسب.

¹ هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة 1 ، 2000 ، ص159.

➤ التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، و منح القرض و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم و كفاية عوائدها، و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الإستثمارات في مختلف المجالات.

➤ تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة و التي لا تتكرر في حياتها ربما إلا مرة واحدة، التصفية و الاندماج و الشراء و التقييم، و جميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، و الأصول و الخصوم لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من إختفاء شخصية بعض المؤسسات و ظهور شخصيات جديدة و تغيير على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

ثانيا. نتائج التحليل المالي.

يمكن الحصول على النتائج و معالجتها باستعمال وسائل معينة و بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة سواء كانت نتائج التحليل داخلية أو خارجية.

و عليه فإن تقسيم نتائج التحليل المالي يكون كالتالي:

1. نتائج التحليل الخارجي:

تختلف نتائج التحليل باختلاف المستعمل الخارجي التي يمكن أن تكون أحد العناصر التالية:¹

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع؛
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض ؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة؛
- تقييم النتائج المالية و التي بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة ؛

¹ سمسم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بحث مقدم في إطار نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001، ص 11 .

2. نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحل أن يصل داخليا إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات حول الإستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية و الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة....الخ؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

المطلب الثالث : الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

تعدد مجالات إستعمال التحليل المالي و إزدياد الحاجة له، جعلت منه محل إهتمام الكثيرين رغم إختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها منه، وأهم الجهات التي تستعمل التحليل المالي إستعمالا واسعا:¹

1. المستثمرون الحاليون و المتوقعون:

يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة إستثماراتهم و مدى مناسبة عوائدها الحالية و المستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك يقومون بعملية التحليل قبل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية للتوصل إلى المعلومات التالية:

- أداء المؤسسة على المدى القصير و الطويل و قدرتها على الإستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمارات؛
- الاتجاه الذي أخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها؛
- الهيكل المالي للمؤسسة و نقاط الضعف فيه؛
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط و كذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها.

¹ حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017، ص 23.

2. إدارة المؤسسة:

يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار؛
- تعرف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم و النشاط) و أيضا المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- التخطيط للمستقبل.

3. الدائنون:

يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة التي تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الإلتزامات، و يتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية:

- السيولة في المؤسسة؛
- هيكل المؤسسة المالي و المصادر الرئيسية للأموال و إستخداماتها؛
- التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد للوفاء بالديون؛
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية؛

4. المؤسسات الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بدرجة ثانية و غايات إحصائية.

5. المصاريف و المؤسسات المالية:

من أجل تحديد و تقدير الجدارة الائتمانية للشركات، و هذا إعتمادا على مؤسسات التنقيط، بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.¹

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2008، ص 31.

5- المؤسسات المختصة بالتحليل المالي:

تقوم هذه المؤسسات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، و تقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين.

المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

من أجل مواكبة الإقتصاد العالمي و الإنفتاح على العالم الخارجي القائم على إقتصاد السوق و كخطوة هامة للانضمام المرتقب لها لمنظمة التجارة العالمية إتجهت الجزائر إلى وضع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، لينتج عنها مرافقة القوائم المالية الدولية، و تلبية لحاجات المستخدمين المتنامية من المعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين المحليين و الأجانب.

و سنعرض من خلال هذا المبحث أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد وكيفية عرض القوائم المالية حسب النظام الجديد.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي.

تعددت تعاريف و مفاهيم النظام المحاسبي المالي خاصة مع التطورات الحديثة التي شاهدها البيئة المحاسبية.

أولاً. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري على إطار تصوري يشكل دليل لإعداد و عرض المعايير المحاسبية و تأويلها، و اختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون هنالك بعض المعلومات أو الأحداث الإقتصادية التي يقوم بها الكيان، و إحتوى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على مفاهيم لكل من المحاسبة المالية، الأصول، الخصوم ، لنواتج، الأعباء و النتيجة الصافية و مجال تطبيق هذا النظام، و نص على مجموعة المبادئ المحاسبية الواجب إحترامها و التي تشكل في مجموعها المبادئ المحاسبية الواجب إحترامها و التي تشكل في مجموعها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي تحظى بصفة القبول العام، كما حدد مجموعة من القواعد التنظيمية المحاسبية التي يجب الإلتزام بها و مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانوناً بمسك محاسبة مالية وفقاً لهذا النظام.

ثانيا. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي:

➤ من الناحية الاقتصادية : المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات

قاعدية عديدة، و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعرض صورة صادقة على الوضعية

المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.¹

➤ من الناحية القانونية :

النظام المالي المحاسبي المالي الجديد هو مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسة المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية المحاسبية الدولية المتفق عليها ، و يهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى فيصالب النص القانوني بالمحاسبة المالية و كذا شروط و كفايات تطبيقه ، و يشتمل على :²

- إطار مرجعي يتطابق مع النظام المرجعي IFRS .
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد .
- مفاهيم و قواعد تقييم الأصول و الخصوم ، و الأعباء و النواتج و المعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأطراف .
- أشكال القوائم المالية .
- مدونة الحسابات.
- قواعد استعمال الحسابات.
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة .

المطلب الثاني : مميزات النظام المحاسبي المالي .

يمتاز النظام المحاسبي المالي بجملة من الميزات الأساسية التي تتمثل في ³:

¹ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المادة 3 من القانون رقم 07-11 ، المؤرخ في 2007/11/25 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي .

² د.كتوش عاشور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف -الجزائر، 2009، ص291.

³ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS /IFRS ، ج1، دار هومة للطباعة ، الجزائر، 2010، ص22.

أولاً: إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية و الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر و إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، و من ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية : أوربية، أمريكية، IAS/IFRS، اختار هذا الأخيرة؛

ثانيا : احتوائه على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، و طرق التقييم و إعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و الإدارية؛

ثالثاً : يوفر معلومات مالية واضحة، و متوافقة قابلة للمقارنة و أخذ القرار، و هذا تلبية لحاجة المساهمين، خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين و لهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على:

الإطار التصوري أو المفاهيمي، و هو نفسه الإطار التصوري ل IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

1. الاتفاقات المحاسبية؛

2. الخواص النوعية للمعلومات المالية؛

3. المبادئ المحاسبية الأساسية؛

لذا فهذا النظام يسهل و يساعد على شرح القواعد و المعالجات لبعض الأحداث غير المدرجة في النظام المحاسبي المالي.

رابعاً: إعطاء نماذج للقوائم المالية : الميزانية، حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة و الملحق؛

خامساً: تقديم قائمة الحسابات؛

سادساً: قواعد سير الحسابات؛

سابعاً: النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا.

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

و عليه فان أهم مزايا العمل بالنظام المحاسبي المالي تتمثل فيما يلي:

- إنتاج معلومات تعكس الصورة الوافية للوضعية المالية للمؤسسات التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة (الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول الأموال الخاصة) و تقديمها وفق المعايير الدولية.
- النظام المحاسبي المالي له إطار تصوري يحتوي على المبادئ، الفرضيات و الاتفاقيات و على قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق و تقليل من عدم الفهم كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة.¹
- يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح عمليات التسجيل المحاسبي و التقييم بما يسهل عملية التحقق من الحسابات و مراقبتها.²
- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسب في المدارس و الجامعات و كذلك التسيير في المؤسسات، بالإرتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية .
- سيعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومات المالية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العمولة و إقتصاد السوق .
- يساعد على إنشاء و ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال و التمويل للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الإقتصاد الوطني، على حساب إحتكار البنوك في تمويل الإقتصاد .
- يشجع الإستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحليين الماليين.
- تسهيل المراقبة و المعايينة لكافة الحسابات و المقارنة بالسنوات السابقة.
- إمكانية المؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلومات قائم على معلومات مبسطة.³

المطلب الثالث : إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

تعتبر عملية عرض القوائم المالية أهم مصدر و وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، و تشمل وفق النظام المحاسبي المالي كل من الميزانية، جدول حساب النتائج و جدول التدفقات النقدية للخزينة بالإضافة إلى الملاحق.

¹ نفس المرجع السابق، ص57.

² الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية ، و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ،المادة 03.

³ نفس المرجع السابق.

و تهدف عملية عرض هذه القوائم إلى تقديم معلومات من أجل مساعدة أصحاب المصالح داخل و خارج المؤسسة من أجل إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

سنقوم من خلال هذا المطلب بإعطاء تعاريف لمختلف القوائم المالية و بيان أهميتها بالإضافة إلى كيفية عرضها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

أولا. الميزانية:

تعتبر الميزانية من ضمن القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقة لوضعية المؤسسة المالية، والتي من خلالها يتم إتخاذ القرار المناسب.

1. تعريف الميزانية:

➤ **من الناحية المحاسبية :** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01: "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية محددة".¹

➤ **من الناحية القانونية :** يمكن تعريف الميزانية على أنها " كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الإستغلال، فقد تكون في نهاية كل شهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول و لكل ما عليها من أموال في شكل خصوم، والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة".²

➤ و تعرف الميزانية كذلك أنها " قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات و ممتلكات (إستخدامات) و تسمى بالأصول ، و ما عليها من مطلوبات (موارد) و تسمى بالخصوم من قبل الملاك أو الغير و لهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي".³

2. عناصر قائمة الميزانية:

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و ينبغي أن تحتوي على الأقل على العناصر التالية:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 38.

² مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة 2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2012، ص 17.

³ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، ج2، ط1، 2013، ص 42.

➤ **الأصول :** وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنه منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها ، فإنها تشكل أصولا جارية.¹

أولا. الأصول غير الجارية:

و هي الأصول التي يتم إقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة و الإستفادة من طاقتها الإنتاجية و تشمل هذه الأصول ما يلي:²

- القيم الثابتة المعنوية، و تضم شهرة المحل، براءة الإختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى؛
- القيم الثابتة المادية، و تتضمن، الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى؛
- القيم الثابتة الجارية (قيد الانجاز)؛
- الأصول المالية و تضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض و أصول مالية
- الضرائب المؤجلة.

ثانيا. الأصول الجارية :

- و هي الأصول المعدة للاستهلاك أو الإستخدام خلال الدورة التشغيلية المادية للمؤسسة، و تشمل ما يلي:
- المخزونات، وتشمل السلع و المنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات و الخدمات قيد التنفيذ، الفضلات و المهملات و غيرها؛
 - الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة، و تتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب و الأعباء المثبتة مسبقا؛
 - النقديات و ما يعادلها، و تشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك و البريد، أوراق القبض قصيرة الأجل.

➤ الخصوم:

تتضمن ثلاث عناصر أساسية هي:³

أولا. الأموال الخاصة :

¹ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 ، المادة 21 ، ص 13.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بود واو، 2008، ص 78 .

³ شنوف شعيب، مرجع سابق ذكره، ص 77 .

و تتضمن :

- رأس المال العامل؛
- الاحتياطات؛
- فرق إعادة التقييم؛
- مرحل من جديد؛
- نتيجة الدورة .

ثانيا. الخصوم الجارية :

وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من شهر و تتضمن:

- القروض و الديون المالية؛
- الضرائب المؤجلة خصوم؛
- خصوم أخرى غير جارية ؛

ثالثا. الخصوم الجارية:

و هي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهر، و تتضمن:

- الموردون و الحسابات الملحقه، و تشمل الحسابات الدائنة، أو أوراق الدفع قصيرة الأجل و الأجور المستحقة؛
- الضرائب ، و تشمل الضرائب المستحقة الدفع و المصاريف الأخرى المستحقة؛
- حسابات الخزينة السالبة و ما يعادلها (السحب على المكشوف).

3. شكل قائمة الميزانية:

يتم عرض عناصر الميزانية في النظام المحاسبي المالي من خلال المادة (1.220) من القانون 11-07 و تعرض الميزانية وفق الشكل الآتي:

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

الجدول رقم (01) : ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

لأصول	الملاحظة	N لإجمالي	N إهلاك الرصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير الجارية فارق بين لاقتناء تشبيكات معنوية تشبيكات عينية أراضي مباني تشبيكات عينية أخرى تشبيكات ممنوح امتيازها تشبيكات مالية سندات موضوعة موضوع المعادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على لأصل.					
مجموع لأصل غير جاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون لآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى و إست خدمات مماثلة الموجودات و ما شابهها لأموال الموظفة و لأصول المالية الجارية لأخرى الخزينة					
مجموع لأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس.27
ص،200

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

الجدول رقم (02) : ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و إحتياطيات - إحتياطيات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي لأقلية (1) مجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسابقا
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع الخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

ثانيا. جدول حساب النتائج:

تعتبر قائمة حساب النتائج من القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، و فرض على كل مؤسسة إعدادها ضمن القوائم المالية الختامية، يهدف تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة و تساعد بالتنبؤ بالتدفقات النقدية.

1. تعريف جدول حساب النتائج:

عرفت المادة (1.230) من القانون 07 - 11 حساب النتائج على أنه " بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.¹

2. عناصر جدول حساب النتائج:

تنقسم عناصره إلى ما يلي:²

- **المنتجات:** هي زيادة المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مدا خيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
- **الأعباء:** هي انخفاض المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض أصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة ، باستثناء التوزيعات للمساهمين في الأموال الخاصة، و يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور و الإهلاكات.
- **النتيجة الصافية:** تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفرق بين مجموع المنتجات و مجموع الأعباء لتلك السنة المالية ، و يكون مطابقا لتغيير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية، و نهايتها ، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة و لا تؤثر على الأعباء أو المنتجات ، و تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتجات على الأعباء ، و تمثل خسارة في الحالة العكسية.

3. شكل جدول حساب النتائج :

يظهر جدول حساب النتائج النتيجة الصافية لسنة المالية، سواء كانت ربحا أو خسارة، و يكون شكله حسب المادة (2.230) من القانون 07-11 على النحو التالي:

¹ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 24 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق، ص 13-14 .

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

الجدول رقم(03): شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة.

N-1	N	الملاحظة	البيان
			المبيعات و المنتجات الملحقة
			تغيرات المخزون
			إنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية
			مشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية و إستهلاكات لأخرى
			استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة لاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة
			إجمالي فائض لاستغلال
			المنتجات العملياتية
			لأعباء العملياتية
			المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
			لاسترجاع على خسائر القيمة و التموينات
			النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			لأعباء المالية
			النتيجة المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة عن تغيرات النتائج العادية
			مجموع منتجات لأنشطة العادية
			مجموع أعباء لأنشطة العادية
			النتيجة الصافية لأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات)
			العناصر غير العادية (لأعباء)
			النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

الجدول رقم (04) : جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى ...

N-1	N	ملاحظة	
			رقم لأعمال تكلفة المبيعات هامش الربح لإجمالي منتجات أخرى عملياتية تكاليف التجارية لأعباء إدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين منتجات مالية لأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية النتيجة الصافية لأنشطة العادية لأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي لأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

ثالثا. جدول سيولة الخزينة:

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية.

1. تعريف جدول سيولة الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه : جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من و إلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلال و حركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عددا معيناً من السنوات 4 أو 5 سنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل يبين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات.¹

2. عناصر جدول سيولة الخزينة:

حسب المادة (2.240) من قانون 07-11 يقدم جدول سيولة الخزينة مدا خيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها:²

- التدفقات التي تولد لأنشطة العمليات (لأنشطة غير مرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل)
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عم اقتناء و تحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم ، تقدم كلا حدة و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في لأنشطة التشغيلية للاستثمار أو التمويل؛
- عرض جدول سيولة الخزينة تقدم لأموال الناتجة عن هاته لأنشطة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ويتم عرضه بهذا الشكل.

3. عرض جدول سيولة الخزينة:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة :
➤ الطريقة المباشرة :

وهي الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري ، وهي تهدف إلى:

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وثائق للنشر و التوزيع عمان، 2011، ص 225.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ص 26.

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن ، الموردون ، الضرائب...)، قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- تقريب هذا التدفق المالي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

➤ الطريقة غير المباشرة:

هذه الطريقة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)؛
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائد أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كال على حدى.

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي.

الجدول رقم (05) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من لأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية لأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من لأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن توضيفات المالية الحصص و لأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية ممن القروض تسديدات القروض أو ديون لأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف
			تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغيرات أموال الخزينة في الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

خاتمة الفصل:

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعان بها في عملية إتخاذ القرار و يعتبر ضرورة قصوى في عملية التخطيط المالي السليم، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، يمدنا بمعلومات دقيقة كاملة و مفصلة حول نشاط هذه المؤسسة خلال الفترة محل الدراسة و مدى إستقرار وضعيتها المالية من عدمها، و ذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية المنشورة من قبل المؤسسة لأجل الوصول إلى معرفة الوضعية الحقيقية التي تعيشها هذه الأخيرة، و إتخاذ القرار المناسب تجاهها في ظل محيط يتميز بالتغيرات السريعة و عدم الاستقرار.

فالهدف الأبرز للتحليل المالي هو تقديم صورة واضحة تساعد على فهم مضمون الهيكل المالي المتبع من قبل المؤسسة و إبراز جوانب القوة و الضعف الخاصة بها، و بالتالي إما اقتراح إجراءات مالية لمحاولة الخروج من الوضع الصعب في حالة تواجد المؤسسة في حالة مالية صعبة و غير مستقرة، أو اقتراح إجراءات تسمح بالاستمرار و التحسن نحو الأفضل في حالة وجود المؤسسة في وضعية مالية مريحة. و للوصول إلى نتائج التحليل لابد من حساب مجموعة من النسب و المؤشرات المالية و التي سيتم تناولها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد :

تعد كل من النسب و المؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي، التي تستعين بها أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية و المستقبلية، و كذا لتفادي مختلف المخاطر من جهة أخرى .

و قد بدأ إستعمال هذه النسب و المؤشرات بشكل واسع في عملية التحليل المالي بعد سنة 1930 م، رغم تواجدها قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، ذلك راجع أنه في التاريخ المذكور سلفا تمت فيه عملية فصل ملكية المؤسسات عن إدارتها، و ما تبع ذلك من تشريعات أوجبة نشر البيانات المالية الخاصة على المؤسسات ذات الملكية الجماعية .

الأمر الذي أوجب دراسة و تحليل هذه المعلومات المنشورة، و تفسير مؤشراتها و كذا معدلات النسب المترتبة عنها، لمساعدة المستثمرين في عملية إتخاذ قراراتهم الإستثمارية .

من هذا المنطلق و نظرا للأهمية التي إتصفت بها هذه النسب و المؤشرات، سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف المفاهيم و التعريفات الخاصة بها، بالإضافة إلى دراسة مجموعة مختلفة من هذه النسب و المؤشرات الكلاسيكية كانت أو الحديثة .

المبحث الأول : عموميات حول النسب و المؤشرات المالية .

لا شك في أن النسب و المؤشرات المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي، ذلك أن فكرة إستخدام هذه النسب و المؤشرات تقوم على إيجاد علاقات بين مختلف البيانات المالية بشكل عام، و تقوم هذه العلاقات بتسهيل عملية التحليل المالي لإختصارها كمية هائلة من المعلومات إلى كمية يسهل إستعمالها، بما لها من مؤشرات ذات معنى، و تستعمل لإلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية .

و تتوافر العديد من هذه النسب و المؤشرات المالية التي تستخدم كأداة للحكم على الأداء المالي و الإداري للمؤسسة، لذا و من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض مجموعة من المفاهيم و الأسس بإستخدام هذه النسب، بالإضافة إلى ذكر أهمها.

المطلب الأول : تعريف النسب المالية .

نجد أن هنالك مجموعة من التعاريف نذكر منها :

تعرف النسب على أنها " علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حساب النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة " ¹.

و تعرف كذلك على أنها " عبارة عن حاصل حسابي يوضح العلاقة بين قيمة عنصران مستخرجان من الوثائق المحاسبية للمؤسسة، كما تلعب النسب المالية أيضا دور وحدة القياس، تستجيب لحاجات المقارنة التي تساعد في التحليل المالي لنشاط و نتائج أعمال المؤسسة و إعطاء صورة واضحة عن وضعها المالي " ².

" تعرف النسب عموما بأنها علاقة بين عنصر و آخر، و هي إما أن تصور في شكل كسر عشري (0.5) ، أو نسبة مئوية 50%، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه " ³.

¹ ناصر دادي ، عدون مرجع سبق ذكره ، ص52 .

² بلعادي عمار، المحور الرابع التحليل بواسطة النسب المالية، محاضرات في مقياس التحليل المالي، ص 1 .

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 124 .

من خلال ما ذكر أنفا يمكننا الخروج بمفهوم موحد، هو أن النسب المالية هي عبارة عن علاقة تجمع بين عنصرين أو رقمين من قائمة مالية واحدة أو من قائمتين مختلفتين، تنتج عنها قيمة يمكن من خلالها الحكم على حالة المؤسسة.

المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية .

سنقوم من خلال هذا المطلب بإبراز أهمية النسب المالية، بالإضافة إلى ذكر أهم الأسس القائمة عليها .

أولا أهمية النسب المالية :

من المعروف سلفا بأن المؤشرات المالية تستخدم عادة في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية و السيولة و الملائمة و كذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم و تنفيذ سياساتهم التمويلية و الإستثمارية لها، حيث تكمن أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية¹:

- تحديد مدى قدرة المنشأة على مواجهة الإلتزامات الجارية .
- قياس درجة نمو المنشأة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة .
- توفير البيانات و المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات و رسم السياسات و إعداد الموازنات التقديرية .
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة و مستوى أدائها .
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها مختلف مجوداتها لتحقيق الربحية .

و لتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر في النسب المالية ما يلي :

- أن تكون المؤشرات المالية قادرة على كشف و قياس نقاط الضعف و القوة .
- أن تكون المؤشرات المالية ذات دلالة واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالمؤشرات المالية السابقة أو بالمتوسط العام للمؤشرات المالية في صناعة ما .

¹ خنصري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، العدد 27، دراسات اقتصادية، ص 57 .

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

ثانيا أسس النسب المالية :

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في عملية التحليل المالي بإستخدام النسب و ذلك لضبط عملية التحليل و إبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، و من هذه الأسس ما يلي :

1- وضوح أهداف التحليل المالي :

إن تشابك و تداخل النسب المالية من الأمور التي تستوجب من إختيار النسب التي تلائم الهدف المطلوب من التحليل المالي، و هذه تعمل على تزويد المعلومات للمحلل المالي حسب المطلوب .

2- تركيب النسب المالية بطريقة واضحة و منطقية :

يتضمن تركيب النسب المالية ما يلي ¹:

- يجب أن تكون النسب المالية منطقية، و علاقتها مع الأرقام بشكل واضح .
- إستخدام نسب مناسبة و معدة على أساس مشترك مع بعضها البعض .
- تقديم النسب المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات إقتصادية أخرى، مثل نسب العوائد على الأموال المستثمرة في علاقتها مع كلفة الإقتراض .

المطلب الثالث : مزايا و حدود إستخدام النسب المالية في التحليل المالي .

سنعرض من خلال هذا المطلب مزايا إستخدام النسب المالية في عملية التحليل المالي، بالإضافة إلى إبراز حدود إستخدامها .

أولا مزايا إستخدام النسب المالية :

يمكن إبراز مزايا التحليل المالي بواسطة النسب المالية عن طريق النقاط التالية :²

- إمكانية حسابها ببساطة و يسر .
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة .
- تفسير و تقييم القوائم المالية لأغراض الإستثمار و الإقتراض .

¹أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في إدارة المالية و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 153

² هيثم الزغبى، الإدارة المالية، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 223 .

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن إستخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على إحتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب إتخاذ إجراءات وقائية .
- قدرة بعض النسب على الإحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الإستعانة بنسبة واحدة و الإستغناء عن نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء .

ثانيا حدود إستخدام النسب المالية :

على الرغم من أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية ينتج عنه معلومات هامة من العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلى أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من إستعمالاتها في تقييم أداء المؤسسة و ترشيد قراراتها و من بين هذه القيود ما يلي ¹:

- يصعب في الكثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أرقام متعددة تعمل في صناعات مختلفة صعوبة إجراء مقارنة بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي بإستخدام النسب يكون أكثر نفعا في حالة المؤسسات الصغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل المالي بالنسب خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية .
- قد تظهر في المؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة و البعض الآخر تبدو ضعيفة مما يجعل من الصعب الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة فيصعب تصنيف المؤسسات لدرجة إحتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه .
- تؤثر القواعد المتبعة على القوائم المالية بل قد تشوهها الأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم المالية كتعدد طرق تقييم المخزون، أو تعدد طرق حسابات الإستهلاك .

¹ عاطف وسيم، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 114 .

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي و نسب التمويل .

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد أكبر الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح و فشل المؤسسة في إتخاذ القرارات، لذا فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة و يتركز تقييم الأداء المالي للمؤسسة على مجموعة من المؤشرات و النسب والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول : التوازن المالي .

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و بإستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة . لأن العجز المالي يسلب المؤسسة إستقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الإقتراض هذا من جهة، و سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها، من جهة أخرى تسعى أي مؤسسة على إختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية عند مواعيد إستحقاقها .

فالتوازن المالي هو قدرة المؤسسة على توفير إحتياجاتها المالية بالشكل المطلوب وبأقل التكاليف من أجل إستخداماتها في تسيير نشاطاتها بطريقة تمكنها من توفير ما بين إستحقاقية الخصوم و سيولة الأصول . إذا على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسين و هما هدف السيولة و هدف الربحية، و أن إحتفاظ المؤسسة بسيولتها كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة و مساهميتها، و من جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة و ذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى لتوظيفات القصيرة الأجل و الإستثمارات الطويلة الأجل، و أن إستمرار حياة المؤسسة يستلزم التوافق بين الهدفين المتناقض¹.

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص31.

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي .

هناك عدة مؤشرات يستند عليها لإبراز التوازن المالي في المؤسسة نذكر منها ما يلي :

رأس المال العامل .

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل و يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، و هو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال¹.

و يعرف أيضا بهامش أمان المؤسسة إذ يعتبر من أهم أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية في المؤسسة في المدى القصير يتمثل في جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الإستغلال و يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة².

و هو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في الشكل سيولة، و يمكن اللجوء إليه لتغطية الإحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، و ضمان إستمرار توازن هيكلها المالي³.

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما : أسلوب أعلى الميزانية و أسلوب أسفل الميزانية.

أولا : أسلوب أعلى الميزانية

$$\text{رأس مال العامل FR} = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس مال العامل FR} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة لأجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

ثانيا : أسلوب أسفل الميزانية في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

¹ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص 83.

² Kamel hamdi ، le diagnostique financier ، es-salam edition ، Alger ، 2001 ، p 78 .

³ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009 ص 71

رأس المال العامل $FR = (\text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل})$

رأس المال العامل $FR = (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$

الحالات التي يمكن أن يأخذها الرأس المال العامل:

❖ $FR = 0$: يشكل التوازن المالي لأدنى و يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تواريخ إستحقاقها، إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب تذبذبات دورة الإستغلال، وكذلك المشاكل الغير متوقعة و التي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد ولإستحقاقات .

❖ $FR > 0$: تدل هذه الحالة على ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في لأجل بسبب وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يساعد على تقادي تأثيرات إضطرابات دورة الإستغلال وهذا ما يحقق توازن مالي في الهيكل المالي للمؤسسة، بالتالي فإن المؤسسة تبتعد عن خطر نقص السيولة و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

❖ $FR < 0$: المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل إستثماراتها و باقي الإحتياجات المالية بإستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، في هذه الحالة المؤسسة تواجه مشاكل في التوازن المالي وفي تغطية مستحققاتها في لأجل المحددة وهذا يتطلب منها إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة من أجل تصحيح إختلالاتها .

و بالتالي يعتبر رأس المال العامل ضمان لسيولة المؤسسة على المدى القصير يزيد هذا الضمان بزيادة مستواه إلا أن إستعماله بصفة منعزلة في تسيير الوضعية المالية ليس له دلالة واضحة ويتميز بنوع من المحدودية بسبب وجود العديد من المؤسسات ذو رأس مال سالب ولها القدرة على الوفاء بالتزاماتها ولهذا السبب وجب لاعتماد على إحتياج رأس المال العامل ¹.

¹ مدني أ عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، سنة 2011، ص 22 .

أنواع رأس المال العامل :

1. رأس المال العامل الدائم (الصافي) : يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل، و هو رأس المال الذي يسمح بتشكيل هامش أمان لنشاط المؤسسة وتستخدم في تفدي الأخطار الحاصلة في دورة الإستغلال و يحسب بالعلاقة التالية ¹.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2. رأس المال العامل الخاص : يبين رأس المال العامل الخاص مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين الأصول الثابتة، دون الإستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الإستعانة بالموارد الأجنبية. ويتم حساب رأس المال العامل الخاص وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

3. رأس المال العامل لإجمالي FRng : هو الجزء الأصول التي تدخل في النشاط ² الإستغلال المؤسسة و هي الأصول التي تدون في مدة سنة أو أقل وهي تشمل الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة (قيم جاهزة + قيم غير جاهزة + قيم الإستغلال)}$$

4. رأس المال العامل الأجنبي : يبين رأس المال العامل الأجنبي قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند

¹ محمد شقيق حسين الطيب، أساسيات لإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان 1997، ص

² مبارك لسوس، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2004، ص 104

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

الضرورة، وهنا التقى دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة، ويعبر رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل لأجنبي} = \text{مجموع ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

إحتياج رأس المال العامل BFR :

إحتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الإستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي و خاصة عند دراسة تطوره، لأن إرتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الإحتياج منه.

تعريف إحتياج رأس المال العامل :

ينتج عن دورة الإستغلال تدفقات نقدية داخلية و أخرى خارجة و في كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها الإستغلال بواسطة حقوقها و مخزونها نتيجة وجود فوارق زمنية بين الإستغلال، تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية إحتياجاتها و التي يعبر عنها بالإحتياجات من رأس المال العامل BFR يمكن تعريف الإحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حساب هذه الإحتياجات بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس رأس المال العامل BFR} = \text{إحتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

إذا كان **BFR موجب** : معناه أن المؤسسة بحاجة لرأس المال العامل لتمويل لإحتياجات الدورية لأن الموارد غير كافية لتغطيتها .

إذا كان **BFR سالب** : معناه أن المؤسسة ليست بحاجة لرأس المال، لكن لا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي .

الخزينة :

من بين أهم الوظائف المالية التي يقوم بها التسيير المالي هي تسيير الخزينة بشكل يضمن للمؤسسة تسديد مستحقاتها، و تحصيل حقوقها في المواعيد المحددة، فالخزينة تبين العلاقة الوثيقة الموجودة بين رأس المال

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

العامل و إحتياجاته، أي أنها تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن على المدى القصير يقع بين توازنين : الأول رأس المال العامل، و الثاني إحتياجات الرأس المال العامل¹ يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعال وتحسب الخزينة بإحدى العالقتين التاليتين.²

الخبزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

أو

الخبزينة = القيم الجاهزة - القروض الصرفية

الحالات الممكنة للخبزينة :

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع إحتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخبزينة وهي

• الحالة الأولى : الخبزينة الصفرية ($TR = 0$)

رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل (أي الخبزينة المثلى) إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، و يتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و إحتياج رأس المال العامل.³

• الحالة الثانية : الخبزينة الموجبة ($TR > 0$)

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالإحتياج في رأس المال العامل.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 31.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ص 51.

³ عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم لمستوى ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمرة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 73. 74.

• الحالة الثالثة : الخزينة سالبة ($TR < 0$)

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط .

المطلب الثالث : نسب التمويل .

تدعى نسب الرفع حيث تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في إعتمادها على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، و تبين الإرتباط الموجود بين رأس المال و الإلتزامات المترتبة عليه، و عليه فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمديونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة، و يمكن قياسها بالنسب التالية:

1. نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ¹:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}.$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، و هذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

2. نسبة التمويل الخاص:

و تعني مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش لأمن الثابتة ²، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن الأموال الخاصة مولت كل الإستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة وهو يشكل رأس المال العامل الخاص.

¹ مبارك لسوس، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2008، ص 44 .

² مبارك لسوس، نفس المرجع، ص 46

3. نسبة الإستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

يهدف حساب هذه النسبة إلى تحديد أثر الإستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة، فكلما كانت الإستدانة المالية كبيرة مقارنة مع الموارد الخاصة فإنها تحد من حرية المؤسسة المالية في إستغلال تدفقا النقدية في تطوير الإستثمارات وتقلل كذلك من فرص الإقتراض.

4. نسب المديونية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل كافة الأصول بواسطة مواردها المالية الذاتية و مدى قدرتها على مواجهة مخاطر عدم تسديد ديونها القصيرة و طويلة الأجل، و كلما كانت النتيجة أقل من 50% دل على اكتساب الإدارة للموارد المالية اللازمة لمواجهة مختلف الإلتزامات المالية، أما في حالة إرتفاعها عن 50% فهذا يدل عن عدم قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها التوسعية بسبب الإلتزامات الواجب تسديدها و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع لأصول}}$$

5. نسبة الإستقلالية المالية :

تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة إستقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد إستطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض و تسديد الديون، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات و قد تكون هذه لضمانات مرهقة.¹

نسبة الإستقلالية القصيرة الأجل = الديون القصيرة الأجل / الأموال الخاصة

6. معدل تغطية الفوائد :

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تسديد الديون من الأرباح الصافية السنوية، و تحسب كما يلي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / الفائدة

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من الواحد دل ذلك على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها، فهذه النسبة مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.²

7. نسبة قابلية السداد:

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من إستدانة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس، فهذه النسبة تعتبر قياسا لضمان أموال المقرضين، و هذا عن طريق مقارنة مجموع ديون المؤسسة مع قيمة أصولها لنفس الفترة، فكلما كانت هذه النسبة أصغر من الصفر كلما كان المقرضين أكثر ارتياحا اتجاه أموالهم، و لا يجب أن تفوق هذه النسبة النصف 0.5 ، و هذا من أجل تحصيل القروض بصفة ميسرة.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

¹ مبارك لسلوس، تقنيات مراقبة التسيير ، مرجع سبق ذكره، ص 46

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و لائتمائي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 58 .

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية .

يعتبر التحليل المالي بإستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية وتعتبر النسب المالية أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج، تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي المركز النقدي الأداء ، تقييم قرارات لاستثمار و قرارات التمويل.¹

المطلب الأول : نسب السيولة و نسب النشاط .

(1) نسبة التداول (نسبة السيولة العامة) : وتبين عدد مرات قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل، و تعتبر أصول الشركة ضمانا لإلتزاماتها في جميع لأحوال، سواء في لإقراض أو التصفية، إذا كانت نسبة التداول 1.50 فإن الشركة تمتلك دينار ونصف من الأصول المتداولة مقابل كل دينار من المطلوبات المتداولة .²

الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

(2) نسبة السداد السريع : توضح هذه القيمة مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصفية خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر هذه النسبة مشابهة لمعدل التداول غير أنها تستثني المخزونات على أساس أنها تحتاج وقت لتحويلها إلى سيولة نقدية، من هنا ظهرت أهمية معدل معدل التداول السريع، لأنه لا يأخذ في الإعتبار المخزون و بالتالي يعطي ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها .³

نسبة السداد السريع = إجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة / الخصوم المتداولة

¹ حمزة محمود الزبيدي، لإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص60.

² أ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، طبعة الأولى ، رام الله فلسطين ، 2008 ص 31

³ شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر،

2008، ص 201 202 .

(3) **نسبة السيولة الحالية** : تبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الإلتزامات المتداولة، و تعتبر مؤشر على مدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع إلتزاماتها المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{النقديات وما يعادلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها، وتجدر الإشارة إلى عدد قليل من الشركات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل لالتزامات قصيرة الأجل.¹

❖ نسب النشاط (نسب الدوران) .

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول، و قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و كذا أكبر ربح ممكن، و فيما يلي أهم هذه النسب.

1. **معدل دوران مجموع الأصول** : تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما إرتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، و لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى قطاع آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة²

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2. **معدل دوران الأصول الثابتة** : يعتبر هذا المعدل من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم أداء التشغيلي ويشير لمدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد المبيعات، ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ أ فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره . ص 35 .

² شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث ، مرجع سابق ، ص 208

كلما زاد معدل دوران الثابتة بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية إستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الإستخدام الفني أو لكون الإستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي معين ¹.

3. **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأموال المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم أداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، ألن إنخفاض معدل الدوران يعني ضعف استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات أو يشير إلى حالة من حالات التضخم.

4. **معدل دوران المخزون :** و يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المخزون المباعة} / \text{متوسط المخزونات}$$

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباح كبيرة بإستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة و التي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن لاستفادة منها ²

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 139

² شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ، الجزائر ، 2008، ص 207 .

5. **معدل دوران الذمم المدينة :** يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات الأجلة على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيهم)، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الإستثمار في الذمم، وبالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة لائتمان وسياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) وإنخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم و إرتفاع معدل الدوران. ويتم حساب معدل دوران الذمم وفق العلاقة التالية :¹

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{مجموع المبيعات متضمنة الرسم } \lambda \text{ الذمم المدينة}$$

6. **متوسط فترة التحصيل :** وهو معدل دوران حسابات المدينين أو معدل دوران المبالغ تحت التحصيل، وتحسب من العلاقة التالية :²

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{إجمالي حسابات المدينين} / \text{متوسط المبيعات اليومية}$$

متوسط المبيعات اليومية يمثل صافي المبيعات السنوية / 360

وهي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين و طول هذه الفترة مؤشر غير جيد، حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المؤسسة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على المؤسسة فرص الاستفادة من استثمار هذه لأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدي إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل لاقتراض و تحمل الفوائد لمواجهة لأعباء التشغيلية .

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط الحسابات المدينة و بالتالي يمكننا حساب متوسط فترة التحصيل بالأيام كما يلي :

$$360 / \text{معدل دوران المبالغ تحت التحصيل}$$

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر، ط 4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص 64، 65.

³ شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص 209.

هذه النسبة تبين قصر أو طول فترة التحصيل، مع ملاحظة أن طول فترة التحصيل لا ينم بالضرورة عن فشل إداري لأن بعض المؤسسات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو على أقساط و ذلك يعتبر تشجيع على الشراء .

7. **معدل دوران الحسابات الدائنة** : تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل. شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل . وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى إعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الإرتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة عالمة من عالمات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الإنخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما تشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، ويتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العالقة التالية¹.

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات متضمنة الرسم}}{\text{الموردون}}$$

8. **فترة الدفع** : يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد قيم تلك الحسابات، و بهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الدارة على تسديد الإلتزامات المستحقة عليها، و كلما زادت فترة الدفع دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، أما و التي يتم حسابها كما يلي :

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران}}$$

لإنخفاض فيدل على التحسن في السيولة في العادة تجري مقارنة بين مدة التحصيل من الزبائن و مدة التسديد من الموردين، فإن طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الإستغلال، أما طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة و هو مورد

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و لاقتصادي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 66.

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

قابل لتنشيط دورة الإستغلال، و بالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل¹.

المطلب الثاني : نسب الربحية و المردودية .

❖ نسب الربحية :

هي نسب يقاس من خلالها كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال الموارد إستغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نذكر:

1. معدل العائد على حقوق الملكية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

و هي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة) / 2².

2. معدل العائد على الإستثمار:

تعبر على مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام كل الأموال المتاحة لديها و تحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الاستثمار}}$$

¹ مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

² شنوف شعيب ، مرجع سبق ذكره، ص 204.

3. نسبة العائد على إجمالي الأصول :

$$\text{نسبة العائد على إجمالي لأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع لأصول}}$$

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إستخدام اصولها في توليد الربح، و كلما إرتفعت هذه النسبة كلما ذل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم إستخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر مدة) / 2 ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع .¹

4. هامش الربح الصافي:

توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة إلى خسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

❖ نسب المردودية :

يعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الإقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء ومن مؤشرات المردودية : نسبة المردودية الإقتصادية، نسبة المردودية المالية، ونسبة المردودية التجارية.

1. المردودية الإقتصادية : تهتم الإدارة المالية بمؤشر المردودية الإقتصادية و تتابع تغيراته عبر السنين، بإعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، و من خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة و الضعف للمؤسسة، فيدل إرتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية و القرارات التي اتخذتها

شنوف شعيب ، مرجع سبق ذكره، ص 206¹

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

الإدارة المالية في المؤسسة، و كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة إستخدام أصولها، يدل إرتفاع هذه النسبة على الإستخدام الأمثل للأموال، و يمكن حسابها بالشكل التالي :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي لاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

2. **المردودية المالية** : تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، و تمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، و كلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم هذه المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم¹.

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3. **المردودية التجارية** : هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية ويعد هذا المعدل مؤشرا لإجمالي نشاط المؤسسة بعد كل العمليات المتعلقة بالإستغلال العادي و غير العادي للمؤسسة و يسمى أيضا معدل الهامش الصافي .

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 52

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

المطلب الثالث : نسب تقييم السيولة و مؤشرات تحليل جودة لأرباح .

نسب تقييم السيولة :

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد إلتزاماتها المتداولة عند إستحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل. وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الإستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فهذا يعني على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من إستثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل . ومن أهم المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات الخزينة لتقييم سيولة المؤسسة هي:

1. **نسبة التغطية النقدية :** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالإلتزامات الإستثمارية والتمويلية الضرورية، كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه لإحتياجات ¹.

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمارية و التمويلية

2. **نسبة المدفوعات لازمة لتسديد فوائد الديون:** وتحدد بالعلاقة التالية ²:

نسبة المدفوعات لازمة لتسديد فوائد الديون = التدفقات النقدية الصافية من لأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير لإبلاغ المالي الدولي، دار لزهرا للنشر و التوزيع، الطبعة لأولى عمان لأرين، 2012، ص 186.

² شنوف شعيب، نفس المرجع السابق، ص187.

الفصل الثاني : تشخيص المالي للمؤسسة بإستعمال النسب و المؤشرات.

و توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، و إنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة لازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون .

3. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية : ¹

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{لاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية و لإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون الطويلة الأجل .

مؤشرات تحليل جودة لأرباح :

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما من أساليب تحليل التدفق النقدي و تقييم الأداء في المنشآت المختلفة و تمثل هذه النسب مجال إهتمام المستثمرين و لإدارة و المقرضين ومن أهم المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي .

1. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي :

تبين هذه النسبة قدرة أصول مؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال إستخدام ومجودتها .

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 187.¹

2. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات :

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وتعكس كفاءة المؤسسة في تحصيل نقدية من المبيعات.

3. نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي للالتزامات :

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي للالتزامات} = \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{إجمالي للالتزامات}}$$

كلما كان لإرتفاع لمؤشر هذه النسبة، كلما كان ذلك مؤشر جيداً يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون و المسؤولون في المنشآت المالية عن منح القروض للعملاء¹.

4. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي : توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة التشغيلية و لإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون طويلة الأجل

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي}}{\text{لاحتياجات النقدية لأساسية}}$$

¹ مؤيد راضي خنفري و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص 215 .

خلاصة :

من خلال عرضنا لأقسام هذا الفصل و إبرازنا لمدى أهمية النسب و المؤشرات المالية في عملية التحليل المالي و كذا لعرض مختلف أنواع هذه النسب و المؤشرات، تبين أن عملية التحليل المالي عن طريق هذه النسب تلعب دورا بارزا في عملية التسيير المالي الصائب، الذي بدوره يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها و تقييم أداء المؤسسة و وضعها المالي من أجل عملية إتخاذ القرار، و هذا راجع لدقة و ملائمة المعلومات المتحصل عليها خاصة للنسب الحديثة منها و التي تسمح بإعطاء نتائج أكثر دقة و موضوعية .

هذا لا يخفي أن هذه النسب و المؤشرات لها حدود يجب الوقوف عندها لتجنب الوقوع في الخطأ، الذي بدوره يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الهاوية .

و سنقوم من خلال الفصل الموالي بإسقاط هذه النسب و المؤشرات على القوائم الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة بغية التعرف على حالتها المالية و الإقتصادية .

الفصل الثالث

المبحث الأول : تقديم المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

تمهيد

تعتبر المؤسسة الوطنية للسيارات الوطنية للسيارات الصناعية من أقدم و أكبر الشركات الجزائرية العاملة في مجال الصناعات الميكانيكية، كونها تختص في صناعة الحافلات و الشاحنات كل هذه العوامل جعلت منها تحتل مكانة هامة في لاقتصاد الوطني . وحتى يتم التعرف أكثر على هذه المؤسسة سنقوم بتقديم لمحة عنها مع دراسة أهدافها ومهامها و هيكلها التنظيمي.

المطلب لأول : لمحة تاريخية و تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف المؤسسة مع عرض أهم أهدافها ومراحل تطورها .

الفرع لأول : لمحة تاريخية عن SNVI.

المرحلة الأولى (1957-1967)

عرفت هذه المرحلة أهمية كبيرة بإعتبارها المرحلة الأولى وخلالها تم إنشاء الشركة الفرنسية BERLIET في الجزائر شهر جوان 1957 في إطار مشروع قسنطينة .

المرحلة الثانية (1967-1981)

بعد الإستقلال عرفت الصناعة الميكانيكية في الجزائر مرحلة تطور كبير فإستنادا للمرسوم رقم 67/150 المؤرخ في 1967/01/03، حيث تم إنشاء المؤسسة الوطنية للألات الميكانيكية القادرة على تلبية الحاجات الحالية و المستقبلية أي تم إنشاء SONACOM و التي كانت تمتاز في تلك المرحلة بهيكل تنظيمي يضم 10 مؤسسات مستقلة لكن ملكيتها تعود للمؤسسة لأم وهذه المؤسسات هي :

❖ RBC المؤسسة الوطنية لإنتاج البراغي العدادات الحفريات .

❖ DEI المؤسسة الوطنية لتوزيع التجهيزات الصناعية .

❖ BVI المؤسسة الوطنية لتوزيع السيارات الخاصة .

❖ ENF المؤسسة الوطنية للسباكة .

❖ ENMTP المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية .

- ❖ ENRI المؤسسة الوطنية للمنشات الصناعية .
- ❖ PAM المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي .
- ❖ EMPH المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد البري والمائي .
- ❖ ENPVP المؤسسة الوطنية لإنتاج العربات الخاصة .
- ❖ SNVI المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية .

المرحلة الثالثة (1981-1995) :

في هذه المرحلة أصبحت SNVI مؤسسة عمومية اجتماعية EPS و في 20/11/1980 اجتمعت الجمعية العامة لإعادة هيكلة و هذا لدراسة حالة لإقتصاد الوطني تماشيا مع تطلعات البرنامج لإقتصادي المسطر من طرف السلطات العمومية الجزائرية حيث خرجت هذه الجمعية بمنشور رئاسي وهو رقم 13 المؤرخ في 10/11/1980 و الذي يحدد لإطار القانوني المنظم لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

ويمكن القول بأن SNVI هي وليدة BERLIET و هذا لأنها جاءت نتيجة لعملية إعادة هيكلة هذه لأخيرة و لها صفة المؤسسة لإجتماعية ذات ميزة إقتصادية حيث يتم تسييرها و إدارتها اعتماد على أسس و مبادئ لإدارة إجتماعية للمؤسسة GSE حيث تكون مطابقة للبرنامج الحكومي و لقد تم تأيد هذا لإختيار التنظيمي بفضل المجلس الوزاري رقم 342-81 المؤرخ في 12/12/1981 .

المرحلة الرابعة (1995-2005) :

أصبحت SNVI في ماي 1995 مؤسسة عمومية إقتصادية حيث قامت بتغيير إطارها القانوني حيث تحولت إلى مؤسسة عمومية إقتصادية EP و يتم تسييرها جماعيا و منه تم تنصيب SNVI في شكل مؤسسة بالأسهم SPA ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب 2.2 مليار دينار جزائري .

و بما أنها أصبحت مؤسسة عمومية إقتصادية وضعت تحت مراقبة المؤسسة القابضة العمومية للميكانيك، وهذا تطبيقا لسياسة إعادة الهيكلة المطبقة من طرف الدولة سنة 1994 والموجه من طرف المجلس الوطني لمشركات الدولة (cape)

و في 30 جوان 2000 أصبحت المؤسسة العمومية القابضة للميكانيك و للإلكترونيك وهذا بتوحيد هولدينغ الميكانيك و هولدينغ الإلكترونيك كما أصبحت SNVI مؤسسة إقتصادية، أي تغير وضعها القانوني لتصبح مؤسسة عامة إقتصادية تحت عنوان موحد و بهذا قامت شركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي (2.2 مليون

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

دينار) و تمتد المنطقة الصناعية لروبية على مساحة تقدر ب 315 هكتار وتعتبر بهذا أحد أبر المركبات الهامة المنجزة بعد لاستقلال

الفرع الثاني : تعريف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI

يعود ظهور المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية إلى 2 جوان 1957 وعلى بعد 30 كلم شرق العاصمة حيث اعتمدت المؤسسة الفرنسية (BERLIET) إقامة صناعة ثقيلة في الجزائر و شيدت مصنع لتركيب الشاحنات و الحافلات . و في 15 أكتوبر 1958 خرجت أول شاحنة مركبة في الجزائر و في سنة 1964 ساهمة الجزائر في هذه الشركة بنسبة 40 عن طريق الخزينة العمومية .

وخلال سنة 1967 أنشئت الجزائر (SONACOM) بموجب المرسوم القانوني 67 / 150 بعدها قامت الحكومة باستثمار 2.5 مليار دينار جزائري . من خلال بناء سبعة منشآت صناعية و في نفس السياق بناء مصنع لشاحنات و الحافلات بتقنيات متطورة . بالإضافة إلى إمضائها أو عقد لها خلال هذه المرحلة سرعة شركة (SONACOM) في تحقيق أهدافها في لاستثمار التقني لنقل و التجهيزات الصناعية و البحث و تطوير لإنتاج .

الفرع الثالث : مهام و أهداف المؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية SNVI

أولا : مهام مؤسسة SNVI :

(1) **النشاطات العملية :** تتمثل في نشاطات الإنتاج و هي تحت مسؤولية المديرية الصناعية و تتولى الوحدات الإنتاجية مهمة إنتاج السيارات الصناعية من عملية إنتاج قطع السباكة الخامة و الحديد حتى عملية التركيب، و كذلك نشاطات دعم و صيانة الجودة و طرق الإنتاج.

وتحتوي النشاطات على ثلاث وحدات إنتاجية هي :

❖ مركب السيارات الصناعية بالروبية CVI.

❖ وحدة العربات الصناعية بالروبية UCR.

❖ وحدة السبابة بالروبية UFR 2.

(2) نشاطات التوزيع و الصيانة : و تتمثل في ما يلي :

❖ بيع السيارات الصناعية و تجهيزها و هذا في السوق المحلي و الخارجي .

❖ بيع قطع الغيار لصناعة المنتجات .

❖ توفير الوثائق لصالح الزبائن .

❖ تصليح صيانة و تجديد منتجات و سيارات المؤسسة .

❖ تقديم المساعدات التقنية للزبائن و هذا بفضل الشبكات الأولية و الثانوية الموزعة عبر التراب الوطني .

ثانيا : أهداف المؤسسة SNVI :

أولكت لها عدة مهام إستراتيجية تتمثل في :

❖ تغطية و تلبية الطلب المحلي من السيارات و العربات الصناعية بشتى أنواعها.

❖ المساهمة في التنمية لإقتصادية و لإجتماعية .

❖ تعظيم و رفع مستوى حجم المنتجات المحلية .

❖ إمتلاك بسرعة و في وقت قصير تكنولوجيا السيارات الصناعية الصناعية .

❖ إستخدام التقنيات العالية و الحديثة في لإنتاج .

❖ تغطية الفارق الموجود بين حجم لإنتاج الوطني و الطلب الملبى عن طريق عملية لإستيراد .

❖ ضمان توفير قطاع الغيار الأزمة لمنتجات المؤسسة بالكم و الوقت المناسبين .

- ❖ تسويق السيارات الصناعية و العربات .
- ❖ ضمان السير الجيد لنشاطات لإنتاج و الرفع من مردود ديتها.
- ❖ المساهمة في رفع و تطوير المستوى لإقتصادي و لإجتماعي للبلاد .
- ❖ ضمان توفير المنتجات في كل أنحاء التراب الوطني بأسعار معقولة .
- ❖ تولي مهمة إنشاء فروع إنتاجية و تجارية عبر كل التراب الوطني .
- ❖ الخلف السريع لإطارات المتخصصة .
- ❖ التكفل بعمليات التمويل الذاتية لاستثماراتها التي تتطور ترجيا و هذا بواسطة العوائد و المداخل من جراء تسويق المنتجاتها .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و الوحدات المشكلة للمؤسسة SNVI .

الفرع لأول : الهيكل التنظيمي للمؤسسة SNVI .

يقصد بالهيكل التنظيمي للمؤسسة لإطار الذي يحدد لإدارات و لأجزاء الداخلية فيه و يبين التقسيمات التنظيمات و الوحدات التي تقوم بالأعمال و لأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المؤسسة و الهيكل التنظيمي للمؤسسة SNVI يتحدد بتطور لاقتصاد الوطني و العالمي . و عليه يتشكل الهيكل التنظيمي من:

- لإدارة العامة .
- المدير العام
- مساعد المدير العام المكلف بالنوعية .
- مساعد المدير العام المكلف بالأمن .
- مدير الموارد البشرية .
- مدير المحاسبة و المالية .

- مدير التجارة .
- مدير لإدارة العامة و الوسائل .
- مدير الشراكة و إعادة الهيكلة .
- مدير المراجعة و مراقبة التسيير .
- وحدة الهيكلة الصناعية .
- وحدة المسبقة روية .
- وحدة السيارات الصناعية .

الفرع الثاني : الوحدات المشكلة للمؤسسة SNVI .

تتكون من ثلاث وحدات هي:

أولا – الوحدات لإنتاجية و هي أربع وحدات متمثلة في :

1. فرع السيارات الصناعية (VIR ROUIBA) : وهو أهم مركب في المؤسسة يقوم بصنع سبعة أنواع

من سيارات الصناعية و الشاحنات و الحافلات (camion autobus – autocars) وصناعة

بعض قطع الغيار لهذه السيارات .

2. وحدة صناعة المركبات بروفية (URC – ROUIBA) : التي تنتج أنواع مختلفة من الهياكل

المحمولة الصناعية (industrielle – carrosserie) و كذلك الحفلات الصغيرة و التجهيزات

(équipements – minibus – minicars) بدأت لإنتاج في سنة 1979 و كانت تابعة لمركب

(CVI) ثم انفردت عنه مع إعادة الهيكلة في 1987/01/01 .

3. وحدة المركبات بتيارت (MCT) : و تنتج هذه الأنواع المختلفة للهياكل الصناعية المحمولة

و المجرورة كالمقطورات ونصف المقطورات (équipement portes tracte) التجهيزات المحمولة

مثل الحاويات و الهياكل (plateaux benne citerne) و قد بدأت في لإنتاج سنة 1982 .

4. وحدة الصهر برويبة (DFR-ROUIBA) : وقد بدأت لإنتاج سنة 1984 و كانت تابعة لمركب

(CVI) و استقلت عنه مع بداية الهيكلية مع بداية 1987 و تختص بصناعة قطع الصهر الخام) .

ثانيا -الوحدات التجارية : هذه الوحدات موزعة عبر التراب الوطني وتنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تتكون من الوحدات التجارية المركزية وهي أربع وحدات تجارية تتواجد في كل من :

الجزائر العاصمة، وهران، ورقلة، و تتكفل هذه الوحدات ب :

- بيع المنتجات النهائية للشحنات و الحفلات .

- توزيع قطع الغيار للوحدات القاعدية .

- خدمات ما بعد البيع .

المجموعة الثانية : و هي من الوحدات القاعدية للبيع تتمركز في كل من : حسين داي، قسنطينة،

وهران، بشار، تلمسان، سطيف .

وحدات التوزيع و التطوير تتواجد في كل من : سيدي موسى، عنابة .

ثالثا : وحدات الملتزمة بالخدمات : وتضم وحدات للخدمات وهي :

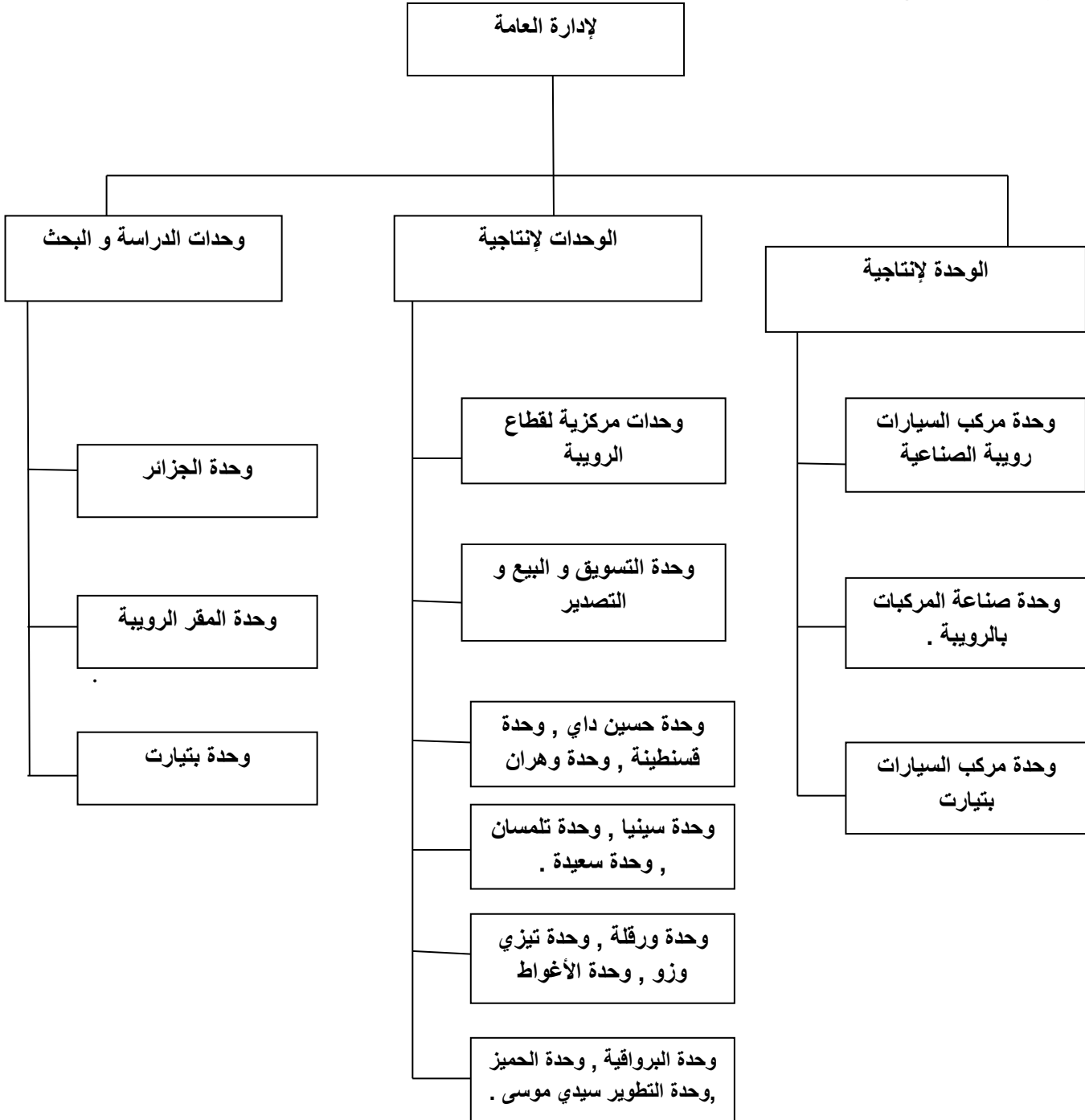
- وحدة الدراسات و لأبحاث .

- وحدة تسيير المنتجات النهائية .

- وحدة العبور و الجمركة .

- مركز التكوين المهني بتيارات .
- فرع السيارات الصناعية .

شكل رقم (01) : يوضح مختلف الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI .



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

المطلب الثالث : تقديم فرع السيارات الصناعية VIR

سوف نتطرق في المطلب إلى تعريف فرع السيارات الصناعية و أهم المديريات التي تنشط فيه

الفرع لأول : تعريف فرع السيارات الصناعية و أهم مديراته .

يقوم فرع السيارات الصناعية بإنتاج الصناعية و تركيب الشحنات و الحفلات الصغيرة و الكبيرة و يقع بالمنطقة الصناعي SNVI من أهم الوحدات لإنتاجية و التي تساهم بشكل كبير في تغطية الطلب الوطني من السيارات الصناعية بمختلف أشكالها من الشاحنات و الحافلات . و لقد شهد القسم كغيره من المؤسسات العمومية عدة إصلاحات بغية تعزيز مكانته في السوق لإقليمية و الدولية . و هذا بإتباع سياسة إستراتيجية تتمحور حول تعظيم الربح و مواجهة المنافسة من أجل إنعاش لاقتصاد الوطني وخاصة سوق السيارات الصناعية . ومن بين هذه لإصلاحات جاء القانون الأساسي للمؤسسة العمومية بناء على لائحة مجلس المساهمات الدولية رقم 01/100 المؤرخ في 27 جانفي 2010 الذي نص على تحويل قسم السيارات الصناعية (DVI) إلى فرع السيارات الصناعية (VIR) مستقل عن المؤسسة الأم برأس مال خاص و مدير عام خاص بالفرع .

أولا تعريف فرع VIR :

يقوم فرع السيارات الصناعية بإنتاج وتركيب الشاحنات و الحفلات الصغيرة و الكبيرة ويقع بالمنطقة الصناعية بالروبية . بدأ هذه لأعمال ابتداء من جانفي 1971 . يتربع على مساحة قدرت ب: 100 هكتار، منها 1572 متر مربع مغطاة، 3958 عامل و هي تحتوي على عدة مديريات، و التي سننترق إليها فيما يلي :

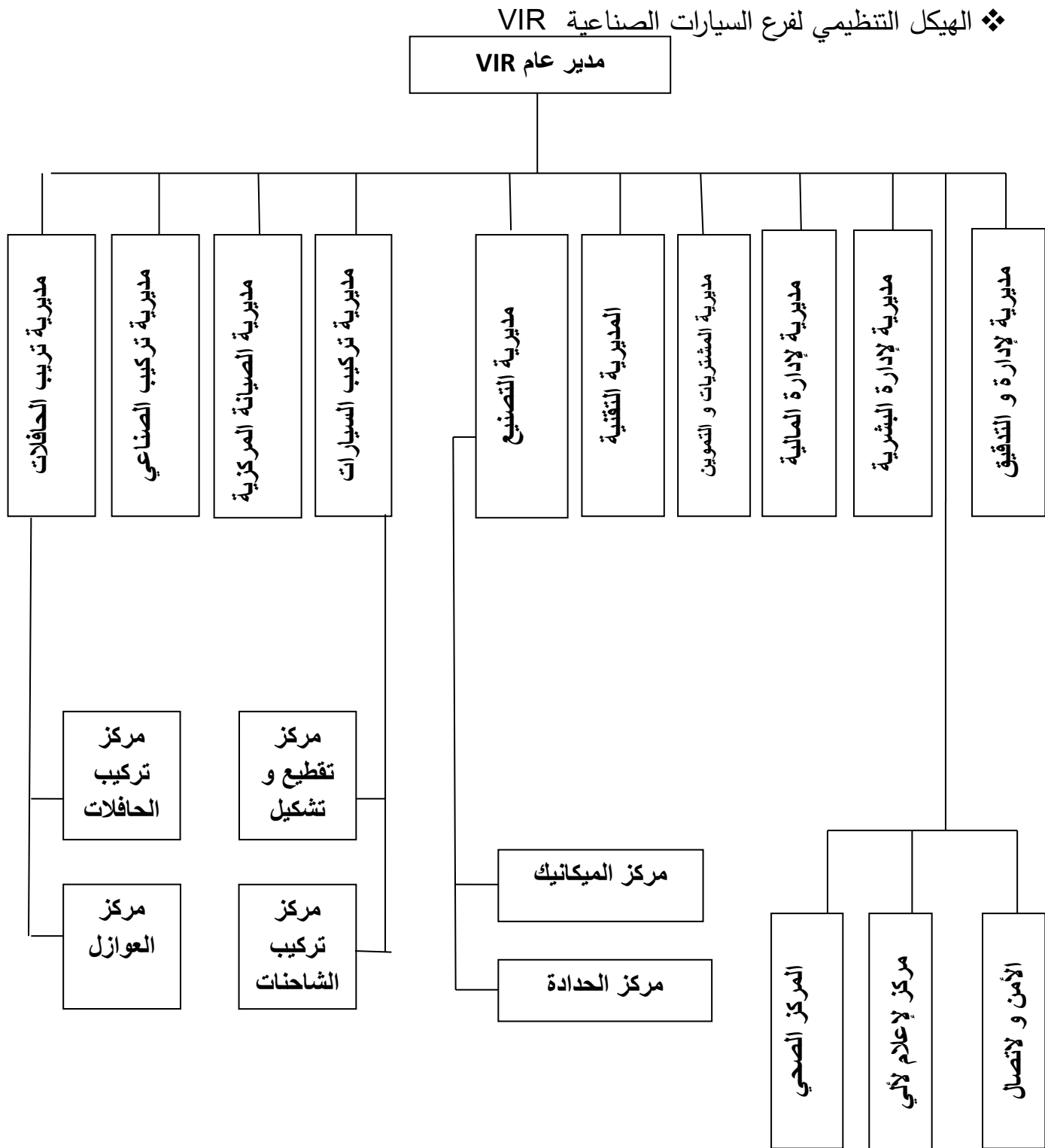
ثانيا أهم المديريات VIR :

تنشط في فرع السيارات الصناعية المديريات التالية :

- مديرية التصنيع .
- المديرية التقنية .
- مديرية الصيانة المركزية .
- مديرية الموارد البشرية .
- مديرية لإدارة المالية .

- مديرية الشراء و التموين .
- مديرية لإعلام الآلي .
- مديرية تركيب الشحنات .
- مديرية تركيب الحفلات .
- مديرية التسيير الصناعي .

شكل رقم (02) : يوضح الهيكل التنظيمي لفرع السيارات الصناعية VIR



المصدر من وثائق المؤسسة SNVI .

الفرع الثاني : تعريف قسم التربص المديرية المالية (DAF)

أولا تعريف المديرية المالية DAF :

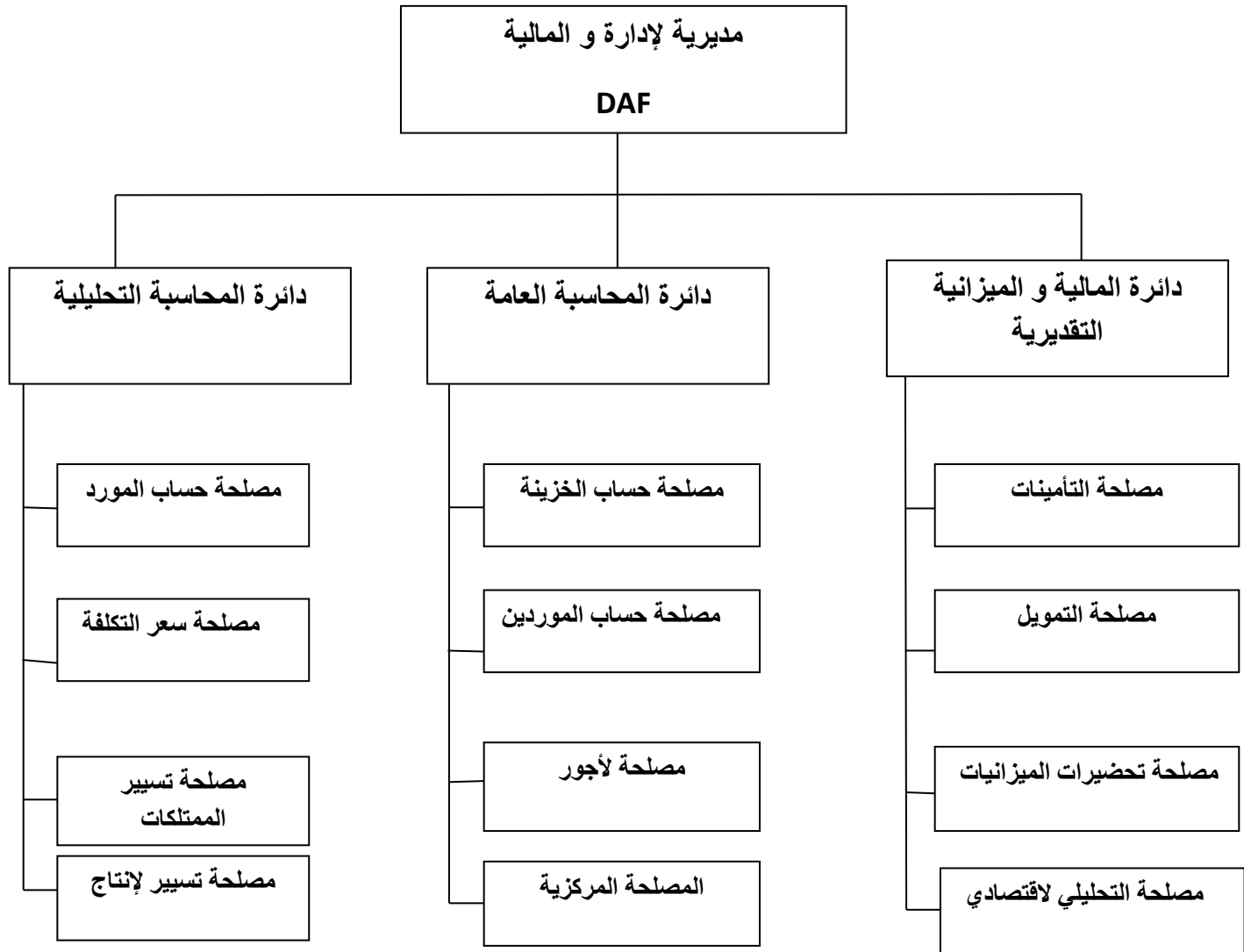
هي عبارة عن مجموعة الأقسام التي تعمل على تحقيق لأهداف ذات الوظائف المالية وتتمثل وظيفتها في :

- إعطاء إمكانية للمؤسسة في تحقيق التوازن المالي .
- التنبؤ للحاجات المالية و قدرة مراقبة استعمالات الموارد المتاحة .

ثانيا وظائف المديرية المالية DAF :

- تسيير صندوق المؤسسة .
- تسديد النفقات المترتبة على المؤسسة .
- تحويل في نهاية اليوم مجموع الفوائض .
- إعداد الشبكات BNA و CCP الأمر بالتحويل .
- التحقق من البضاعة و مدى مطابقتها للمواصفات .
- الاتصال بوكالات التأمين .

الشكل رقم(03) : يوضح الهيكل التنظيمي للإدارة المالية .



المصدر : من وثائق المؤسسة

الفروع التابعة للإدارة المالية :

1-دائرة المحاسبة العامة : تكمن مهمتها في :

- إعداد الجداول المالية و المحاسبية طبقا للنظام المحاسبي و المالي الجديد .
- معرفة و متابعة حسابات التسيير و الحسابات الخزينة .
- إعداد التصريح الجبائي الشهري G50.
- مسك الدفاتر المحاسبية و مراقبتها .

- تحضير الحسابات التقديرية و التجمعات الرئيسية .
- ترصيد الحسابات وتسجيل فواتير الشراء ، البيع ، و الخدمات .

2- دائرة المحاسبة التحليلية :

- حساب سعر التكلفة للمنتوج وشرحها و مقارنتها مع سعر البيع .
- تسيير و مراقبة الذمة المالية لقسم VIR .
- تحليل النتائج و الانحرافات و تقييم بعض حسابات الميزانية .
- فورة المنتجات المباعة و المتنازل عنها .
- تحديد مراكز المسؤولية و التكاليف .
- جرد المخزون عند نهاية السنة المالية .

3- دائرة المالية : تعمل على تفعيل السياسة المالية للمؤسسة إضافة إلى :

- إدارة و تسيير الصندوق VIR، تحرير أوامر لأجور و التحويلات المالية و كل حركات الأموال
- دفع التكاليف من الصندوق التي لا تفوق خمسة آلاف دينار جزائري ومسك الملفات المدفوعات .
- توطيد العلاقات مع البنوك و إنشاء الصكوك CCP، BNA و أوامر التحويل .
- ضمان التسيير لإداري لعقود التأمين و غيرها ، و متابعة و إعداد التقارير الشهرية لكل الوظائف المرتبطة بالتأمين .
- القيام بالتشخيص المالي للقسم و المساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة فيه .

4- دائرة الموازنة و التحليل : و هي تتكفل ب:

- إعداد الميزانيات التقديرية على مستوى القسم و تحديدي معاملات التحميل للوحدة .
- النشاط لحساب سعر التكلفة المعيارية لكل منتوج .
- متابعة وتحليل و مراقبة الميزانية بصفة دورية و تحضير التقارير المالية .
- اقتراح و دراسة الحلول و النصوص المتعلقة بالجانب المالي وربط علاقة وطيدة مع القطاعات الخارجية المتعلقة بالإحصاء و التخطيط

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة إقتصادية، ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين، و المقرضين و باقي الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها المالي. ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI للفترة الممتدة (2019-2020-2021)

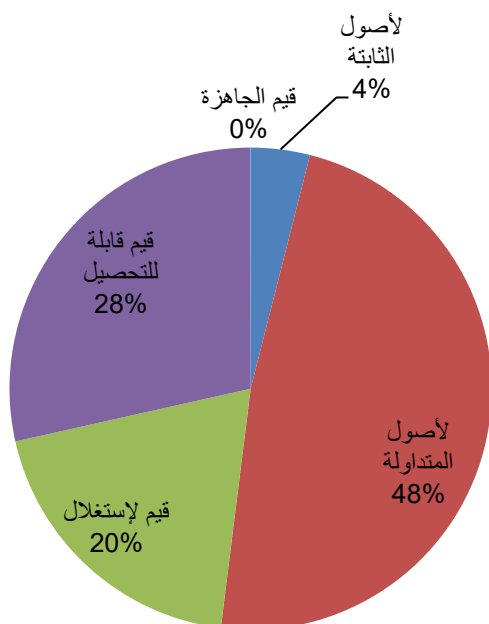
المطلب الأول : عرض و التعليق الميزانية المالية المختصرة للسنوات(2019/2020/2021)

جدول رقم (06) : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول .

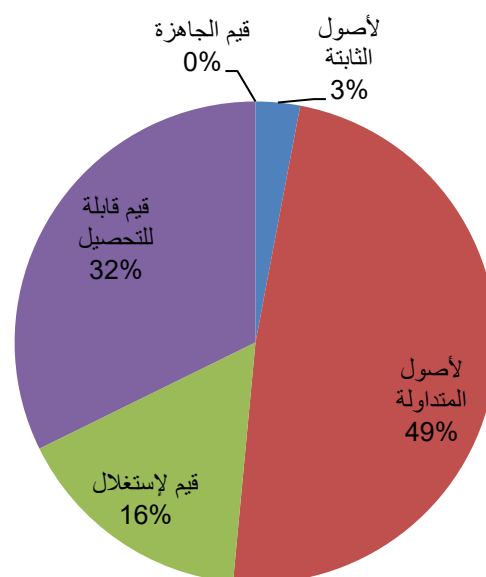
2021	2020	2019	
3 123 037 243.03	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	الأصول الثابتة
37 874 358 447.11	34 114 055 003.20	4 684 899 799.22	الأصول المتداولة
15 389 613 249.19	14 755 048 700.50	15 681 877 497.19	قيم لاستغلال
22 457 349 773.10	19 345 951 293.96	31 165 821 406.88	قيم قابلة للتحويل
27 395 424.60	13 055 008.74	192 895.15	قيم الجاهزة
4 099 795 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

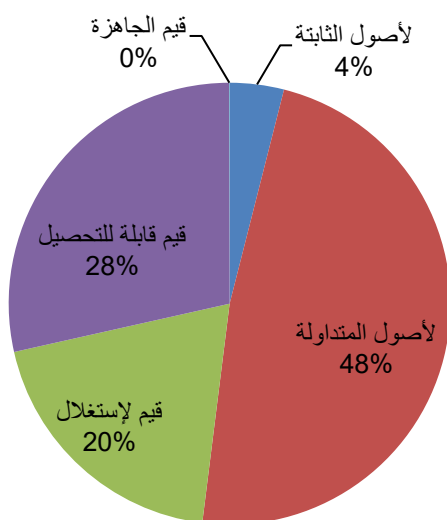
الشكل رقم (05) : التمثيل البياني
الأصول 2020



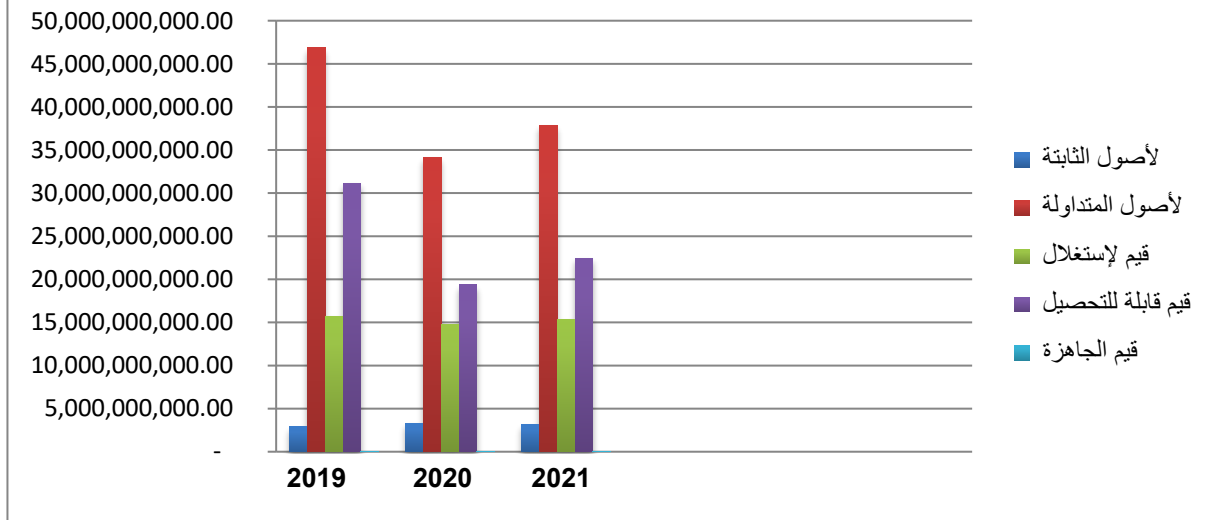
الشكل رقم (04) : التمثيل البياني
الأصول 2019



الشكل رقم (06) : التمثيل البياني الأصول 2021



الشكل رقم (07) : أعمدة بيانية تمثل قيمة لأصول في السنوات الثلاثة 2021/2020/2019



التعليق على لأشكال : نلاحظ أن مجموع الأصول لسنة 2019 قيمتها مرتفعة و ذلك راجع لارتفاع قيم لاستغلال كذلك القيم القابلة للتحويل . أما فيما يخص قيم لاستغلال التي تتضمن المخزون ذو القيمة المرتفعة وهذا بسبب عدم قيام المؤسسة بعمليات البيع في المزاد العلني للمخزون الميت و النائم .

كذلك القيام القابلة للتحويل التي سجلت قيمة 31 مليار دينار ما يمثل 63% من قيمة الأصول و هذا راجع لنظام المجمع الذي يخضع له الفرع .

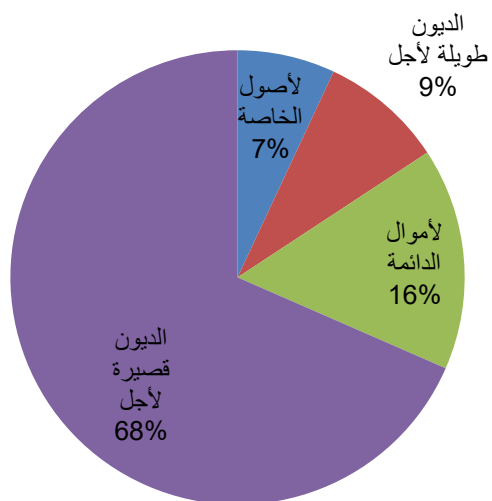
أما خلال سنتي 2020 و 2021 لاحظنا انخفاض مجموع الأصول وذلك راجع إلى انخفاض القيم القابلة للتحويل بسبب تحميل المجمع لقيمة الديون بين الفروع .

الجدول رقم (07) : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم .

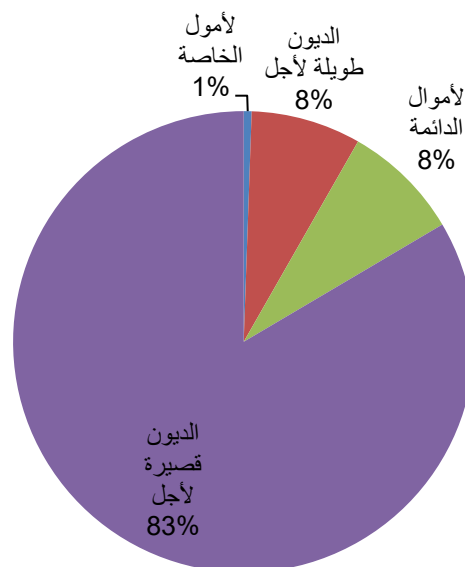
2021	2020	2019	
-7 770 720 560.54	-3 720 075 230.61	282 556 413.25	الأموال الخاصة
4 013 000 191.20	4 692 673 416.49	4 187 145 327.03	الديون طويلة الأجل
11 783 720 751.74	8 412 748 647.10	4 469 701 740.28	الأموال الدائمة
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	الديون قصيرة الأجل
40 099 735 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الديون

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

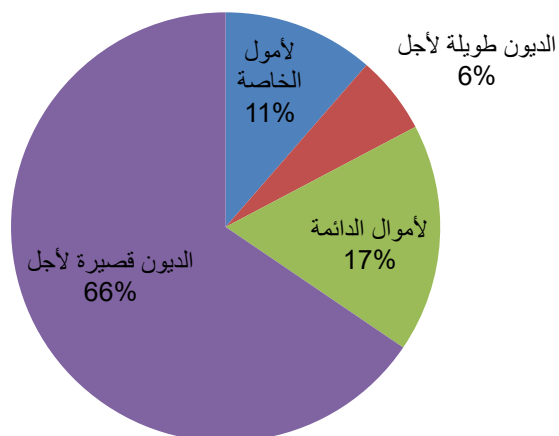
**الشكل رقم (09) : التمثيل
البياني للخصوم 2020**



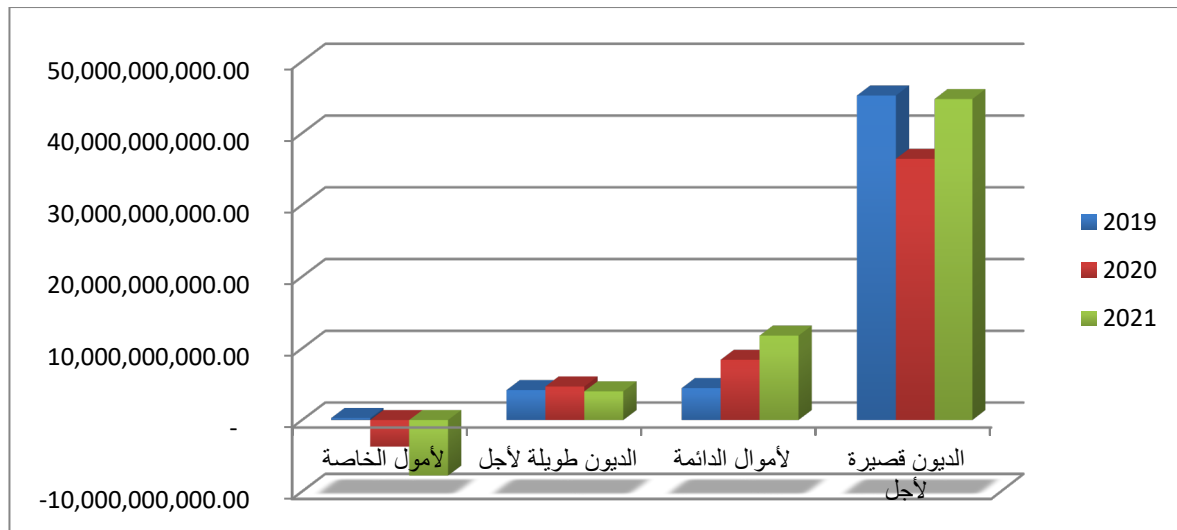
**الشكل رقم (08): التمثيل
البياني للخصوم 2019**



شكل رقم (10): التمثيل البياني للخصوم 2021



الشكل رقم (11): أعمدة بيانية تمثل قيمة الخصوم خلال السنوات 2019/2020/2021



التعليق على لأشكال بالنسبة لملاحظات المستنتجة الخاصة بجانب الخصوم لمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية كانت على الشكل التالي :

ما يلاحظ عليها أن في سنة 2019 كانت موجبة بمبلغ 282.5 مليون دينار جزائري، و بعدها تطورت بشكل سلبي من 3.72 - مليار دينار سنة 2020 إلى -7.77 مليار دينار سنة 2021 من بين مسببات هذا الإغلاق الذي رافق جائحة كورونا، بنسبة للديون طويلة الأجل قد إرتفعت بنسبة 12% في سنة 2020 و تراجع في سنة 2021 بنسبة 16%، فيما يخص الأموال الدائمة شهدت إرتفاع بنسبة 88% سنة 2020 مقارنة ب سنة 2019 حيث واصلت إرتفاعها في سنة 2021 بنسبة 40% كذلك .

بنسبة للديون قصيرة الأجل ما نلاحظه بشكل عام أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على الديون قصيرة الأجل و التي تفوق الديون طويلة الأجل بنسبة 11 مرة و هذا ينتج عنه إنعكاسات وخيمة على المؤسسة فيما يتعلق بفوائد القروض وكبر حجم خدمات الديون الأمر الذي يجعل المؤسسة تتخبط في الديون طويلة الأمد، وهذا بسبب إرتفاع معدل الفائدة و قصر أجال الديون .

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

المطلب الثاني : عرض وتحليل جدول حسابات النتائج .

الجدول رقم (08) : جدول حسابات النتائج لسنوات الثلاث .

2021	2020	2019	
2 417 755 975.66	4 216 805 391.13	5 768 348 014.49	رقم لأعمال
99 631 076.53	- 449 891 431.86	- 1 143 058 271.90	تغيرات المخزون
2 517 387 052.19	3 766 913 959.27	4 624 666 810.84	1 إنتاج السنة المالية
1 883 603 690.09	2 787 208 171.77	3 049 194 026.88	المشتريات المستهلكة
516 510 696.40	259 838 046.73	462 313 002.77	الاستهلاكات الأخرى
2 400 114 386.49	3 047 046 218.50	3 511 507 029.65	2 استهلاك السنة المالية
117 272 665.70	719 867 740.77	1 116 159 781.19	3 القيمة المضافة
2 168 010 708.73	2 625 957 553.35	2 851 056 242.88	أعباء المستخدمين
16 591 738.05	37 907 010.13	7 850 326.04	الضرائب و الرسوم
- 2 067 329 781.08	- 1 943 996 822.71	- 1 742 756 787.73	4 إجمالي فائض لاستغلال
101 418 123.08	83 319 708.97	45 832 669.27	المنتجات العملية
129 511 779.61	307 768 469.17	1 434 832 669.27	لأعباء العملية
627 374 262.13	474 545 183.47	645 702 743.26	مخصصات لإهلاك
154 133 497.66	414 241 180.84	41 568 450.45	استرجاع على خسائر القيمة
- 2 568 664 202.08	- 2 228 749 585.54	- 2 070 423 861.53	5 النتيجة العملية
1 841 838.56	7 566 604.64	8 558 439.11	المنتجات المالية
1 483 822 966.41	1 781 448 662.96	1 471 880 006.17	لأعباء المالية
- 1 481 981 127.85	- 1 773 882 058.32	- 1 463 321 567.06	6 النتيجة المالية
- 4 050 645 329.93	- 4 002 631 643.86	3 533 745 428.59	7 النتيجة العادية قبل الضرائب
2 774 780 511.49	4 272 041 453.72	5 097 746 369.67	مجموع منتجات الأنشطة العادية
6 825 425 841.42	8 274 673 097.58	8 631 491 798.26	مجموع أعباء الأنشطة العادية
- 4 050 645 329.93	- 4 002 631 643.86	- 3 533 745 425.59	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

❖ تحليل جدول حسابات النتائج لسنوات الثلاث 2021/2020/2019

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ ما يلي :

1. إنتاج السنة المالية : ويتمثل في مجموع المبيعات و المنتجات الملحقة والتغيرات التي تطرأ على المخون إضافة إلى المنتج المثبت وكذا إعانات لاستغلال. حيث نلاحظ أن إنتاج السنة المالية خلال السنوات الثلاث ذو قيمة متقاربة و تمثل نسبة إنتاج المؤسسة 70% من إنتاج الدورة ما بين الوحدات و هو في انخفاض مستمر كذلك تغيرات المخزون تؤثر في قيمة لإنتاج و بالتالي نلاحظ نقص في قيمة المبيعات .
 2. القيمة المضافة : وهي تتمثل في الفرق بين إنتاج الدورة و إستهلاكاتها حيث تعمل كمقياس لمراقبة تطور هذه الوحدة و كذا زيادة ثروتها. لكن نلاحظ أن قيمتها تتناقص بقيمة كبيرة. وذلك راجع لإنخفاض قيمة إنتاج السنة المالية و إرتفاع إستهلاكات السنة المالية ما يوضح أن المؤسسة مستهلكة أكثر مما هي منتجة وهذا ما يدل على أنها غير قادرة على خلق ثروة و غير مندمجة في لاقتصاد الوطني بحيث تعتبر هذه الوضعية سيئة بالنسبة لها .
 3. إجمالي فائض لاستغلال : و هو عبارة عن القيمة المضافة لإستغلال مطروح منها كل من أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم. حيث نلاحظ أنه سالب و ذلك راجع لإنخفاض القيمة المضافة مقارنة مع أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و التي تمثل أكثر من ثلاث أضعاف القيمة المضافة النتيجة .
 4. النتيجة العملياتية : هي النتيجة المهنية التي حققتها الوحدة و ذلك بحساب الفائض لإجمالي إستغلال مضافا إليها المنتجات العملياتية لأخرى و الإسترجعات عن خسائر القيمة و المئونات مطروحا منها لأعباء العملياتية لأخرى و مخصصات الإهلاك . حيث نلاحظ أن النتيجة العملياتية تأثرت بكل من منتجات و أعباء السنوات الماضية كذلك مخصصات الإهلاك و المئونات و قد حققت نتيجة عملياتية سالبة خلال ثلاث السنوات و هي في إرتفاع مستمر. بالقيمة السالبة و ذلك راجع لقيم السنوات الماضية للعناصر المذكورة أنفا و التي تأثر عليها تأثير سلبي .
 5. النتيجة المالية : و تتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية و لأعباء المالية و تظهر بقيمة سالبة و ثابتة خلال سنوات الثلاثة هذا راجع على إرتفاع قيمة لأعباء المالية مقارنة مع المنتجات المالية و ذلك بسبب تسجيل البنك للمبالغ المترتبة عن إقتناء الغلافات المالية و عدم قدرة المؤسسة على التسديد في أجلها المستحقة .
- بما أن المؤسسة ذات طابع تجاري صناعي إقتصادي فإن نتيجتها لا تخضع للضريبة على لأرباح الشركات بينما يوجد ضريبة مؤجلة يتحملها المجمع.

6. النتيجة الصافية للدورة : و تتمثل في النتيجة العادية مخصوم منها الضرائب على لأرباح حيث نلاحظ أن الوحدة حققت نتيجة سالبة على مدى السنوات الثلاث 2019 / 2020 / 2021 و منه فغن الوحدة حققت خسارة.

المطلب الثالث : عرض جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2021/2020/2019).

الجدول رقم (09) : جدول تدفقات الخزينة سنة 2019

البيان	2019
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال	
تحصيلات المقبوضة من الزبائن	3 468 431.12
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	- 2 030 749 209.34
الفوائد و المصاريف المالية لأخرى المدفوعة	- 198 995 357. 23
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	- 2 986 205 327.86
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	219 636.77
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال (أ)	- 2 985 985 691.09
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار	
تسديدات الحيازة فيم المادية و معنوية	- 1 480 562 501.38
تسديدات الحيازة قيم الثابتة مالية	- 420 000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة المالية	199 000.00
الفوائد المحصلة من التوضيفات المالية	5 715 105.49
صافي التدفق الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار (ب)	- 1 475 068 395.89
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	
التحصيلات المتأتية من القروض	4 270 847 815.94
تسديدات القروض أو الديون لأخرى المماثلة	- 1 702 366 882. 77
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	2 568 480 933.17
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	- 1 892 573 153.81
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	- 176 153 721.52
الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية	- 2 068 726 875.33
تغير الخزينة خلال الفترة	- 1 892 573 153.81
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	1 641 172 274.78

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

الجدول رقم (10) : جدول تدفقات الخزينة 2020.

2020	البيان
	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال
3 999 254.59	تحصيلات المقبوضة من الزبائن
- 62 364 264.81	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
- 234 739 765.75	الفوائد و المصاريف المالية لأخرى المدفوعة
- 338 453 944.89	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
5 135 641.83	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
- 333 318 303.06	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال (أ)
	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار
- 764 446 336.40	تسديدات الحيازة فيم المادية و معنوية
/	تسديدات الحيازة قيم الثابتة مالية
20 000.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة المالية
7 237 631.12	الفوائد المحصلة من التوضيفات المالية
- 757 188 705.28	صافي التدفق الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار (ب)
	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
2 868 878 843.52	التحصيلات المتأتية من القروض
- 202 175 294.28	تسديدات القروض أو الديون لأخرى المماثلة
2 666 703 549.24	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
1 576 196 540.90	تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
- 2 068 726 875.33	الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
- 4 925 303 343.43	الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
1 576 196 540.90	تغير الخزينة خلال الفترة
5 578 828 184.67	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

الجدول رقم (11) : جدول تدفقات الخزينة سنة 2021 :

البيان	2021
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال	
تحصيلات المقبوضة من الزبائن	2 304 729.32
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	- 1 630 045 703.08
الفوائد و المصاريف المالية لأخرى المدفوعة	- 198 204 532.11
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	- 2 168 439 931.73
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	7 246 753.97
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال (أ)	- 2 161 193 177.76
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار	
تسديدات الحيازة فيم المادية و معنوية	- 1 556 665.35
تسديدات الحيازة قيم الثابتة مالية	/
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية	/
الفوائد المحصلة من التوضيفات المالية	- 1 411 761.35
صافي التدفق الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار (ب)	- 144 904.00
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	
التحصيلات المتأتية من القروض	1 826 991 742.05
تسديدات القروض أو الديون لأخرى المماثلة	- 1 076 633 645.93
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	750 358 096.12
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	- 1 410 979 985.65
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	- 1 410 979 985.64
لخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية	- 1 903 510 320.07
تغير الخزينة خلال الفترة	- 1 410 979 985.64
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	2 639 665 344.29

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

❖ جدول تدفقات الخزينة المختصر للسنوات الثلاث موضوع الدراسة .

الجدول رقم (12)

السنوات	2019	2020	2021
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال (أ)	- 2 985 985 691.09	- 333 318 303.06	- 2 161 193 177.76
صافي التدفق الخزينة المتأتية من أنشطة لاستثمار (ب)	- 1 475 068 365.89	- 757 188 705.28	- 144 904.00
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	2 568 480 933.17	2 666 703 549.24	750 358 096.12
تغير الخزينة خلال الفترة	- 1 892 573 153.81	1 576 196 540.90	- 1 410 979 985.64

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

❖ تحليل جدول تدفقات الخزينة :

أولاً : نلاحظ أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة لاستغلال (أ) ذات قيمة مرتفعة و سالبة في نفس الوقت . هذا ما بين ارتفاع المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين، كذلك إرتفاع المبالغ الواجبة لإستحقاق في تاريخها المحدد جراء إقتناء أغلفة مالية هذا في سنة 2019. أما في سنة 2020 فقد إنخفضت هذه القيمة إنخفاض ملحوظ هذا راجع لجائحة كورونا التي أثرة سلبا على تدفقات الخزينة أثناء دورة لإستغلال . و في سنة 2021 تم إستعادة صيرورة لإنتاج كذلك إرتفاع قيمة المبالغ المستحقة تجاه البنك نتيجة التعامل مع الموردين لأجانب .

ثانيا : بالنسبة لصافي تدفقات الخزينة المتأتية منى أنشطة لاستثمار (ب) عدم تسجيلا لمبالغ المالية المبوعة من الوحدات لأخرى يبين إنخفاض قيمة هذا الصافي خلال 2021 المتمثلة ب 10 شهر من السنة المالية . أما بنسبة لسنتي 2019 و 2020 فقد تم تسجيل هذه المبالغ المالية خلال سنة لاستغلال مما أدى إلى إرتفاع صافي تدفقات الخزينة المتأتية من لأنشطة لإستثمارية .

ثالث : تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (ج) ، من خلال الجدول لاحظنا أنها ذات قيمة موجبة خلال ثلاث سنوات بقيمة ثابتة خلال سنتي 2019 . 2020 . و إنخفض خلال سنة 2021 هذا ما يبين قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات في خزينتها إنطلاق من أنشطة التمويل و هذا بشرط أن تقوم بتصفية ديونها تجاه البنك .

رابعاً : تغيرات الخزينة خلال الفترة . إن عملية تجميع المبالغ الغير مدفوعة في أجالها المستحقة تجاه البنك من طرف المجمع ساعدت سنة 2020 المؤسسة على تحقيق تدفقات موجبة خلال السنة . عكس ذلك خلال سنتي 2019 . 2020 التي هي بقيمة سالبة و ما يبين . عجزها الكلي لتسديد ديونها في أجالها المستحقة .

المبحث الثالث : دور المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI .

المطلب لأول : دراسة مؤشرات و نسب التوازن المالي.

1. رأس مال العامل الدائم :

جدول رقم(13) : حساب رأس مال العامل الدائم

2021	2020	2019	
- 3 757 720 369.34	97 259 815.88	700 701 740.28	لأموال الدائمة
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	الأصول الثابتة
-6 880 757 612.41	-3 192 006 685.57	-2 171 544 856.60	رأس مال العامل الدائم

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا على وثائق المحاسبية للمؤسسة .

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الدائم سالبة، حيث أنها في إرتفاع بالقيمة المطلقة خلال السنوات الثلاثة (2019-2020-03/11/2021) و هذا ما يؤكد عجز المؤسسة كليا في خزينتها خلال دورة لاستغلال إذ لا يمكنها أن تغطي نقص أموالها عن طريق أصولها الثابتة مما يجعلها في تذبذب تام خلال دوران رأس مالها العامل .

2. احتياج رأس مال العامل :

جدول رقم(14) : حساب احتياج رأس مال العامل

2021	2020	2019	
37 874 358 447.11	34 114 055 003.20	46 847 891 799.22	الأصول المتداولة
27 395 424.60	13 055 008.74	192 895.15	القيم الجاهزة
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	ديون قصيرة لأجل
1 930 905 744.67	505 585 343.17	2 068 919 770.48	التسبيقات البنكية
- 4 977 247 292.34	- 1 824 137 981.14	3 666 182 018.73	احتياج رأس مال العامل BFR

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا على وثاق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : نلاحظ أن قيمة إحتياجات رأس المال العامل موجبة خلال سنة 2019 هذا ما يدل على إرتفاع أصولها المتداولة التي سمحت بتغطية ديونها القصيرة لأجل، و بالتالي فهي في هذه الدورة قد حققت إكتفاء جزئي، أما سنة 2020 و 2021 فإن قيمة إحتياجات رأس المال العامل سالبة و ذلك لإنخفاض أصولها المتداولة مقارنة مع ديونها القصيرة الأجل، كذلك نلاحظ أن قيمة التسبيقات بنكي سنة 2021 إرتفعت بنسبة 3.82 وذلك راجع لإستفادة المؤسسة من غلافات مالية بهدف تسديد مستحقات الموردين لأجانب . لكن هذه الغلافات البنكية يشترط فيها البنك إعادة غستحقاقها في مدة زمنية معينة مع تطبيق نسبة فائدة مرتفعة، و بما أن المؤسسة في عجز تام في خزينتها فهذا ما يجعلها غير قادرة على تسديدها في وقتها المحدد و بالتالي تصبح هاته المبالغ غير مسددة وتسجل محاسبيا في جهة خزينة دائنة في جانب الخصوم .

3. الخزينة:

جدول رقم (15) : حساب الخزينة

2021	2020	2019	
- 6 880 757 612.41	- 3 192 006 685.57	- 2 171 544 856.60	FR
- 4 977 247 292.34	- 1 824 137 981.14	3 666 182 018.73	BFR
- 1 903 510 320.07	- 1 367 868 704.43	- 5 837 726 875.33	TR

المصدر : من إعدادات الطلبة استنادا على وثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : إن قيمة الخزينة خلال السنوات الثلاثة 2021-2020-2019 هي ذات قيمة سالبة، وهي بقيم متفاوتة مما يجعلها غير قادرة على تغطية أعبائها و بالتالي فإن المؤسسة يجب عليها الرفع من رأس مالها لتغطية احتياج رأس مالها العمل، وهذا يكون من خلال تحقيق رقم أعمال ومبيعات بنسبة مرتفعة تمكنها من تغطية نفقاتها .

4. رأس المال العامل الخاص :

جدول رقم (16):حساب رأس المال العامل الخاص .

2021	2020	2019	
- 7 770 720 560.54	- 3 720 075 230.61	282 556 413.25	اموال الخاصة
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	أصول الثابتة
- 10 893 757 803.61	- 7 009 341 732.06	- 2 589 690 183.63	رأس المال العامل الخاص

المصدر : من إعدادات الطلبة استنادا على وثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : نلاحظ من الجدول التالي أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة و في زيادة في القيمة المطلقة على مر ثلاث سنوات (2021/2020/2019) ، وهذا راجع إلى حيازة المؤسسة لمختلف القروض و الغلافات المالية التي لها أجال إستحقاق محددة و التي توجب على المؤسسة إحترامها، وهذه المبالغ المستحقة تكون

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

بنسب فائدة مرتفعة تجعلها عاجزة على تسديدها للبنك و بالتالي فإن أموالها الخاصة سوف تستهلك من قبل هاته المبالغ غير المدفوعة .

5. نسبة التمويل الدائم :

جدول رقم (17):حساب نسبة التمويل الدائم

2021	2020	2019	
- 3 757 720 369.34	97 259 815.88	700 701 740.28	لأموال الدائمة
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	الأصول الثابتة
-1.20	0.03	0.24	نسبة التمويل الدائم

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق : نلاحظ أن نسب التمويل الدائم في حالة تدهور ما بين سنتين 2019 و 2020 . ثم انعدامها و حيث أصبحت سالبة في سنة 2021 ، و ذلك راجع لعدم تحقيق المداخيل المطلوبة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا (COVID 19) ، التي تسببت في توقيف جميع عمليات لإستيراد لمختلف قطع الغير التي بدورها تسببت في توقيف عمليات لإنتاج داخل المؤسسة وبالتالي انعدام المداخيل و كذلك ارتفاع الأموال الدائمة .

6. نسبة التمويل الخاص:

جدول رقم (18): حساب نسبة التمويل الخاص

2021	2020	2019	
- 7 770 720 560.54	- 3 720 075 230.61	282 556 413.25	لأموال الخاصة
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	الأصول الثابتة
- 2.49	- 1.13	0.10	نسبة التمويل الخاص

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق : نلاحظ أن هذه النسبة في إنخفاض مستمر و بشكل متغير و مرتفع في القيمة المطلقة على مر ثلاث سنوات (2021/2020/2019) . هذا ما يثبت أن المؤسسة عاجزة تماما على تمويل رأس مالها من خلال أموالها الخاصة التي تحققها خلال دورة لاستغلال .

7. نسبة لاستقلالية المالية :

جدول رقم (19): حساب نسبة لاستقلالية المالية .

2021	2020	2019	
- 7 770 720 560.54	- 3 720 075 230.61	282 556 413.25	لأموال الخاصة
48 768 116 250.72	41 123 396 735.26	45 250 436 655.82	إجمالي الديون
- 0.16	- 0.09	0.006	نسبة لاستقلالية المالية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق : إن مقارنة لأموال الخاصة مع إجمالي الديون السنة المالية 2019 فاقت هذه لأخيرة 160 مرة لأموال الخاصة أي أن مجموع الديون تساوي 160 مرة لأموال الخاصة و بالرجوع لمعرفة نسبة لإستقلالية المالية لهذه السنة تمثل 0.00624 أي تكاد تكون معدومة، أما بالنسبة للسنة 2020 نجد هذه النسبة في تناقص و تدهور مستمر، وخلال السنة 2021 نلاحظ إستمرار المؤسسة في نفس المنحى التنازلي أي أن نسبة في تدهور مستمر ومن خلال هذه النسبة تبين أن :

أولا : تبعية الفرع لصيغة المجمع و ذلك من خلال لإجراءات الضريبة التي تفرض هذا الشيء .

ثانيا : عدم قدرة الفرع على التحكم في إجمالي أمواله من نفقات و إيرادات إلا عن طريق موافقة المجمع .

ثالث : حيازة الفرع على غلافات مالية مختلفة بنسب فائدة مرتفعة يجعله غير قادر على إرجاع قيمة هذه الديون، بل يصل إلى عدم القدرة على الدفع، مع تسجيل مبالغ غير مدفوعة في الحساب البنكي بنسب فائدة مرتفعة و تسجل في ميزانية خزينة الخصوم، و بالتالي فإن الفرع لا يملك أي نسبة استقلالية مالية حتى يتمكن من رفع نسبة تمويله الذاتي .

المطلب الثاني : التحليل بوساطة النسب والمؤشرات المالية .

❖ نسب السيولة :

1. نسبة السيولة العامة:

جدول رقم (20):حساب نسبة السيولة العامة.

2021	2020	2019	
37874358447.11	34114055003.20	46847891799.22	أصول المتداولة
44755116059.52	36430723318.77	45250436655.82	خصوم المتداولة
0.85	0.94	1.04	نسبة السيولة العامة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

التعليق : نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في انخفاض كلي بنسبة 10% كل سنة، و هذا يبين عدم استطاعة المؤسسة تغطية خصومها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة . وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد إلتزامتها المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة، و الحصول على قروض جديدة ومن ذلك نستنتج أن نسبة السيولة العامة تشكل خطر على التسيير المالي .

2. نسبة السيولة السريعة :

جدول رقم (21): حساب نسبة السيولة السريعة .

2021	2020	2019	
37 874 358 447.11	34 114 055 003.20	46 847 891 799.22	أصول المتداولة
15 389 613 249.41	14 755 048 700.50	15 681 877 497.19	المخزون
22 484 745 197.70	19 359 006 302.70	31 166 014 302.03	اصول المتداولة - المخزون
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	الخصوم المتداولة
0.50	0.53	0.69	نسبة السيولة السريعة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

التعليق : هذه النسبة في إنخفاض كلي على مر ثلاث سنوات، وهذا يوضح تأثير قيمة المخزون بالنسبة الأصول المتداولة . و الذي هو عنصر من عناصر الأصول لأقل سيولة، وكذلك صعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

3. نسبة السيولة لآنية :

جدول رقم (22):حساب نسبة السيولة لآنية .

2021	2020	2019	
27 395 424.60	13 055 008.74	192 895.15	القيم الجاهزة
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	الخصوم المتداولة
0.000612	0.000358	0.000004	نسبة السيولة لآنية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

التعليق : نسبة السيولة لآنية، تقريبا منعدمة وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على السداد إلتزاماتها القصيرة الأجل بسبب العجز الكلي في خزينتها (القيم الجاهزة) . التي بدورها تعجز عن تغطية خصومها المتداولة .

❖ نسب النشاط :

1. معدل دوران الزبائن:

جدول رقم (23): حساب معدل دوران الزبائن .

2021	2020	2019	
2 417 755 975.66	4 216 805 391.13	5 768 348 014.49	المبيعات لأجله
20 267 679 907.52	17 851 391 152.70	14 892 949 260.20	متوسط حساب المدينين
0.12	0.24	0.39	معدل دوران الزبائن
3 018	1 524	929	معدل دوران الزبائن بالأيام

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

2. معدل دوران الموردين : جدول رقم(24): حساب معدل دوران الموردين

2021	2020	2019	
1 883 603 690.09	2 787 208 171.27	3 049 194 026.88	المشتريات لأجله
12 589 499 899.00	11 701 821 110.54	11 686 677 601.12	متوسط حساب الدائنين
0.15	0.24	0.26	معدل دوران الموردين
2 406	1 511	1 380	معدل دوران الموردين بالأيام

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

التعليق : في سنة 2019 نلاحظ أن مدة التحصيل مستحقات الزبائن قصيرة مقارنة مع سنتي 2020 و 2021 المتأثرة بجائحة كورونا، و بالتالي فإن قيمة المبيعات لأجله المحققة مرتفعة مقارنة مع سنتي 2020 و 2021 ، وهذا بسبب سيورة لإنتاج الناجعة التي قامت بها المؤسسة في هذه الدورة، وبالتالي فإن معدل دوران الزبائن مرتفع سنة 2019 هذا ما يبين تحقيق إنتاجية مقبولة مع إرضاء زبائننا وبالتالي تحقيق أهدافها المسطرة .

أما معدل دوران الموردين فهو تقريبا ثابت و هذا راجع إلى ثبات متوسط حساب الدائنين وذلك بسبب اختيار مورد واحد خلال فترة طويلة للتعامل معه عن طريق عقد اتفاقيات مختلفة .

3. معدل دوران الأصول الثابتة:

جدول رقم (25): حساب معدل دوران الأصول الثابتة .

2021	2020	2019	
2 417 755 975.66	4 216 805 391.13	5 768 348 014.49	المبيعات
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	الأصول الثابتة
0.77	1.28	2.01	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

4. معدل دوران الأصول المتداولة :

جدول رقم (26): حساب معدل دوران الأصول المتداولة .

2021	2020	2019	
2 417 755 975.66	4 216 805 391.13	5 768 348 014.49	المبيعات
37 874 358 447.11	34 114 055 003.20	46 847 891 799.22	أصول المتداولة
0.06	0.12	0.12	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

معدل دوران الأصول الثابتة : نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في انخفاض مستمر عبر السنوات الثلاث هذا ما يبين أن رقم لأعمال عاجز عن تغطية الأصول الثابتة خاصة سنتي 2020 و 2021 التي تأثرت بجائحة كورونا .

معدل دوران الأصول المتداولة : مقارنة مع رقم لأعمال نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة قيمتها ثابتة خلال سنتي 2019 و 2020 ، أما سنة 2021 نلاحظ انخفاض كبير في هذه النسبة هذا ما يبين انخفاض رقم أعمال المؤسسة خلال هذه السنة، وبالتالي فإن معدل دوران الأصول المتداولة يتناسب تناسب طرديا مع قم لأعمال .

5. معدل دوران إجمالي الأصول :

جدول رقم (27): حساب معدل إجمالي الأصول .

2021	2020	2019	
2 417 755 975.66	4 216 805 391.13	5 768 348 014.49	المبيعات
40 997 395 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الأصول
0.06	0.11	0.12	معدل دوران إجمالي الأصول

لمصدر :من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : يمثل حجم المبيعات مقارنة بمجموع الأصول تقريبا $\frac{1}{9}$ من مجموع الأصول و بمعنى آخر يعتبر مجموع الأصول من أكبر من حجم المبيعات بتسعة مرات، و هذا أدى إلى ضعف معدل دوران إجمالي الأصول .

نسب المديونية و المردودية :

❖ نسب المديونية :

1. نسبة لاقتراض :

جدول رقم (28) :حساب نسبة المديونية .

2021	2020	2019	
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	إجمالي الديون
40 997 395 690.19	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	إجمالي الأصول
1.09	0.97	0.91	نسبة لاقتراض

المصدر :من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

تعليق : بما ان إجمالي الديون مرتفع مقارنة مع إجمالي الأصول، فإن نسبة لاقتراض منخفضة جدا، هذا يعني أن الفرع لا يقدر على لاقتراض أو تقريبا عاجز على لاقتراض من البنك بسبب قيمة خزائنه السالبة أو بمعنى آخر عاجزة .

2. لالتزامات إلى حقوق الملكية :

جدول رقم (29): حساب نسبة لالتزامات إلى حقوق الملكية

2021	2020	2019	
- 777 072 056.54	- 3 720 075 230.61	282 556 413.25	إجمالي لأموال الخاصة
40 997 395 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	إجمالي الخصوم
- 0.02	- 0.10	0.01	لالتزامات إلى حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

تعليق : بالنسبة لالتزامات على حقوق الملكية نلاحظ أن قيمتها تقريبا منعدمة بل وسالبة خلال سنتي 2020 و 2021، هذا ما يوضح عدم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها عن طريق إجمالي أموالها الخاصة .

3. نسبة الديون طويلة المدى على رأس المال العامل :

جدول رقم(30) :حساب نسبة الديون طويلة المدى على رأس المال العامل .

2021	2020	2019	
4 013 000 191.20	4 692 673 416.49	4 187 145 327.03	الديون طويلة لأجل
- 6 880 757 612.41	- 3 192 006 685.57	- 2 171 544 856.60	رأس مال العامل
- 0.58	- 1.47	1.93	الديون طويلة المدى على رأس مال العامل

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

تعليق : هي ذات قيمة سالبة ومنخفضة على مر ثلاث سنوات، هذا ما يوضح انخفاض قيمة رأس المال العامل الذي بدوره غير قادر على تغطية الديون طويلة الأجل، و التي قيمتها تتجاوز قيمة رأس المال العامل تقريبا مرتين وهذا مايبين عدم تجديد دورة لاستغلال و تحقيق رأس مال عامل موجب أو بقيمة مرتفعة .

❖ نسب المر دودية

1. نسبة العائد الأصول على عائد الممتلكات :

جدول رقم (31): حساب نسبة العائد الأصول على الممتلكات .

2021	2020	2019	
- 4 050 645 329.23	- 4 002 631 645.86	- 3 533 745 428.59	النتيجة
40 997 395 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الأصول
- 0.099	- 0.107	- 0.071	نسبة العائد الأصول على عائد الممتلكات

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : هذه النسبة منخفضة جدا، وهذا راجع للقيمة السالبة في النتيجة أي عدم تحقيق أي ربح مقارنة مع مجموع الأصول أي ممتلكات المؤسسة .

2. معدل العائد على لاستثمار :

جدول رقم (32): حساب معدل العائد على لاستثمار .

2021	2020	2019	
- 4 050 645 329.23	- 4 002 631 645.86	- 3 533 745 428.59	النتيجة
3 123 037 243.07	3 289 266 501.45	2 872 246 596.88	إجمالي لاستثمارات (أصول ثابتة)
- 1.30	- 1.22	- 1.23	نسبة العائد لاستثمارات

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : يبين هذا المؤشر إنعدام تحقيق المؤسسة لأي ربح يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد على لاستثمارات التي بدورها لا تستطيع تغطية عجزها خلال دورة لاستغلال .

3. نسبة عائد لأموال الخاصة:

جدول رقم (33):حساب نسبة عائد لأموال الخاصة

2021	2020	2019	
- 4 050 645 329.23	- 4 002 631 645.86	- 3 533 745 423.59	النتيجة
- 7 770 720 560.54	- 3 720 075 230.61	282 556 413.25	لأموال الخاصة
0.52	1.08	12.51	نسبة عائد لأموال الخاصة

المصدر :من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : كذلك فإن نسبة العائد على لأموال الخاصة سالب سنة 2019 هذا دليل على إحتواء المؤسسة على أموال خاصة بقيمة موجبة مع تحقيق نتيجة سالبة، و بتالي فإن عائد لأموال الخاصة خلال هذه الدورة استطاعة تغطية ما قيمته 12.55 % من قيمة النتيجة فقط .

أما بنسبة لسنة 2020 و 2021 فإن نسبة العائد على لأموال الخاصة موجبة إلا أن هذا مؤشر غير معبر خلال دورة لاستغلال ما يبين وصول المؤسسة إلى تطبيق المرسوم 715 الذي ينص على التصفية المؤسسة أو رفع رأس مالها وذلك بسبب وصول قيمة لأموال الخاصة إلى الربع رأس مالها لإفتتاحي، و خلال سنة 2021 غتخذ قرار من طرف الجمعية العامة بتمديد نشاط المؤسسة لمدة ثلاث سنوات أي حتى سنة 2023 .

❖ نسب الربحية :

1. معدل العائد على حقوق الملكية :

جدول رقم (34): حساب معدل العائد على حقوق الملكية

2021	2020	2019	
- 4 050 645 329.93	- 4 002 631 643.86	- 3 533 745 428.59	النتيجة الصافية
- 7 770 720 560.54	- 372 007 523.61	282 556 413.25	حقوق الملكية
0.52	10.76	- 12.51	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

2. نسبة العائد على إجمالي الأصول :

جدول رقم (35): حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول .

2021	2020	2019	
- 4 050 645 329.93	- 4 002 631 643.86	- 3 533 745 428.59	النتيجة الصافية
40 997 395 690.18	37 403 321 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الأصول
- 0.10	- 0.11	- 0.07	نسبة العائد على إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فإن المؤسسة سنة 2019 إستطاعة أن تحقق معدل عائد ملكية بقيمة مرتفعة ما يعادل 12.51 هذا ما بين إمكانية المؤسسة على إستعمال حقوق ملكيتها بطريقة ناجعة، كذلك فإن حقوق الملكية تأثرت بعملية رفع رأس المال التي تمت سنة 2017 وفق قرار الجمعية العامة .

أما في سنتي 2020 و 2021 فإن المؤسسة قد تأثرت كثيرا بجائحة كورونا وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل حقوق الملكية حتى لإنعدام وهذا ما يبين توقيف سيرورة لإنتاج و بالتالي العائد على حقوق الملكية تقريبا منعدم .

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

أما بنسبة لعائد على إجمالي الأصول نلاحظ أنها بقيمة سالبة و ثابتة خلال ثلاث سنوات مما يبين أن المؤسسة عاجزة كليا على توليد نتيجة صافية موجبة (تحقيق ربح) إنطلاق من مجموع أصولها التي هي في تزايد مستمر، و نتيجة سالبة على مر ثلاث سنوات .

❖ مؤشرات تقييم السيولة :

1. نسبة التغطية النقدية :

جدول رقم (36): حساب نسبة التغطية النقدية.

2021	2020	2019	
- 2 161 193 177.76	- 333 318 303.06	- 2 985 985 691.09	صافي التدفق النقدي من لأنشط التشغيلي
1 556 665.35	764 446 336.40	1 480 604 501.08	إجمالي تدفقات النقدية لاستثمارية الخارجة لأنشطة و التمويلية
- 1 388.35	- 0.44	- 2.02	نسبة التغطية النقدية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : نلاحظ أنها بقيمة سالبة على مر ثلاث سنوات، هذا يعني بأن المؤسسة لا تستطيع توليد تدفقات نقدية من لأنشطة التشغيلية (دورة لاستغلال) للوفاء بالتزامات لإستثمارية و التمويلية الضرورية، وذلك من خلال اقتناء المؤسسة لمختلف الغلافات المالية بهدف اقتناء استثمارات مختلفة .

الفصل الثالث : تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

جدول رقم (37): حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.

2021	2020	2019	
- 2 161 193 177.76	- 333 318 303.06	- 2 985 985 691.09	صافي التدفق النقدي من لأنشط التشغيلي
198 204 532.11	234 739 765.75	198 995 357.23	فوائد الديون
-10.90	-1.42	-15.01	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : في ما يخص نسبة المدفوعات لأزمة لتسديد فوائد الديون، نلاحظ أن قيمتها في تزايد مستمر و لكن بالسالب في قيمتها المطلقة، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد فوائد الديون، وهذا مؤشر سيئ ينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة لازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3. نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

جدول رقم (38): حساب نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

2021	2020	2019	
- 2 161 193 177.76	- 333 318 303.06	- 2 985 985 691.09	صافي التدفق النقدي من لأنشط التشغيلي
44 755 116 059.52	36 430 723 318.77	45 250 436 655.82	للتزامات المتداولة
-0.05	-0.01	-0.07	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

تعليق : نلاحظ أن هذه النسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في إنخفاض مستمر بالقيمة السالبة، هذا ما يدل أن مجموع صافي التدفق النقدي من لأنشطة التشغيلية لا يغطي إلتزاماتها المتداولة، كذلك عجز المؤسسة على توليد تدفقات داخلية لتغطية تدفقاتها الخارجية فيما يخص الديون طويلة لأجل.

❖ نسبة جودة لأرباح .

1. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي .

جدول رقم (39):حساب نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي.

2021	2020	2019	
- 2 161 193 177.76	- 333 318 830.06	- 2 985 985 691.09	التدفق النقدي لأنشطة التشغيلية
6 430 890.00	6 430 890.00	6 430 890.00	إحتياطات النقدية الأساسية
- 336.06	- 51.83	- 464.32	نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : نلاحظ أن قيمة لإحتياطات النقدية لأساسية في جدول الخصوم ثابتة ثابتة، لمدة ثلاث سنوات، هذا ما يدل على أن المؤسسة عاجزة على تجديد إحتياطها النقدي أثناء دورة الإستغلال، أما بنسبة للتدفق النقدي التشغيلي في جدول تدفقات الخزينة أثناء السنوات الثلاثة قيمتها متذبذبة قليلا خاصة سنة 2020 بسبب تأثير جائحة كورونا على التعامل مع مختلف الموردين، و إنخفاض قيمة لأقساط المدفوعة لهم كذلك بالنسبة للعمليات قيد التخصيص، فإن قيمتها إنخفضت بشكل كبير هذا ما يدل على عدم التعامل الشركة بالشيكات قيد التخصيص كذلك مع الموردين لأجانب مما أدى إلى عدم دفع مستحقاتهم و بالتالي فإن نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي إنخفضت بشكل معتبر سنة 2020 (جائحة كورونا)، أي نسبة الربحية بالمؤسسة منعدمة و سالبة بشكل كلي، هذا راجع لعدم تحقيق المؤسسة لإيراداتها الخاصة و بالتالي عدم تحقيق إكتفاء ذاتي .

2. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

جدول رقم (40) : حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

2021	2020	2019	
- 2 161 193 177.76	- 333 318 830.06	- 2 985 985 691.09	صافي التدفق النقدي التشغيلي
40 997 395 690.18	37 403 921 504.65	49 720 138 396.10	مجموع الأصول
- 0.053	- 0.009	- 0.060	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة .

التعليق : نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قيمتها سالبة، هذا ما يؤكد أن صافي التدفق النقدي التشغيلي لا يغطي مجموع الأصول (ممتلكات المؤسسة)، لكونه سالب كذلك عدم القدرة لمؤسسة على تحقيق تدفق في الخزينة.

المطلب الثالث : تقييم الوضعية المالية للفرع .

نقاط القوة و الضعف للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI .

من خلال زيارتنا الميدانية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية و إحتكاكنا بطاقمها لإداري . إستنتجنا بعض نقاط القوة التي تميزها عن غيرها . غير أن هذا لا يمنع من إحتوائها على بعض نقاط الضعف التي تعيق نشاطها . و يمكن توضيح هذه النقاط فيما يلي :

❖ أولاً نقاط القوة :

تتمثل نقاط القوة التي لحظناها على مستوى المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- تنتشر المؤسسة الوطنية SNVI على كامل مستوى التراب الوطني . بحيث تعتبر من المؤسسات لإقتصادية القليلة التي تكتسب فروع على مستوى كامل التراب الوطني . إلى جانب أنها تميزها بتوفر خدمات ما بعد البيع حيث تتمتع بثقة كبيرة لدى المتعاملين بسبب توفيرها على خدمات ما بعد البيع . إلى جانب أنها تتميز بتجربة سنين طويلة في مجال السيارات الصناعية .

- الشيء الملاحظ من خلال تواجدها في المؤسسة لاحظنا مرونة التعاملات بين فريق العمل، إضافة لهذا وجود علاقات رسمية و غير رسمية تعمل على بث جو من التعاون داخل المؤسسة، وهذا ناتج عن تمتع طقم الفريق إداري بالتجربة المكتسبة من خلال سنوات العمل الطويلة، إلى جانب تمكنه من تحكم في وسائل التسيير الحديثة المتمثلة في البرمجيات و أجهزة لإعلام لألي .
- الوصف التقني للمنتجات المؤسسة لمنتجات المؤسسة يتلاءم بشكل كبير مع البيئة لإفريقية الصعبة.
- إحتواء المؤسسة على دائرة للمحاسبة التحليلية يزيد من فعالية تقييم أدائها .
- التنسيق الداخلي بين الفروع .

❖ ثانيا نقاط الضعف :

- من بين السلبيات التي وجدناها في المؤسسة . نذكرها فيما يلي :
- إحتواء المؤسسة على معدات و وسائل إنتاجية قديمة . الشيء الذي يؤدي إلى ضعف لإنتاج بهذه المؤسسة .
- إرتفاع تكاليف لإنتاج، الناتجة عن عملية إستيراد المواد ومستلزمات لإنتاج من الخارج بالعملة الصعبة .
- ضعف نسبة التمويل عمليات البحث و التطوير المنتجات و عدم وصول منتج البحث إلى عملية التجسيد بسبب نقص موارد التمويل .
- إرتفاع نسبة التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة التي تدخل مباشرة في عملية لإنتاج .
- إعتقاد المؤسسة على موارد مالية خارجية لتمويل نشاطها بالدرجة لأولى مما أدى إلى ارتفاع أعبائها.
- رغم خبرة المؤسسة و طول وجودها في السوق إلا أنها لا تهتم بتنويع منتجاتها .

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة الوضع المالي الخاص بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية " فرع روية " خلال فترة ما بين 2019 إلى 2021، و هذا عن طريق إسقاط أساليب التحليل المالي و المتمثلة في النسب و المؤشرات المالية على مجموع القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة لكل من الميزانية، جدول حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة، و كخلاصة لأهم نتائج هذا الفصل، فيتأكد لنا من خلال مؤشرات التوازن المالي وجود عجز كلي في خزينة المؤسسة على طول ثلاث سنوات الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تسديد الفوائد المترتبة على الإستفادة المتكررة من الغلافات المالية، بالإضافة إلى أن عدم تحقيق مداخيل خلال سنوات الدراسة (نتيجة سلبية)

و من خلال نسبة الإستقلالية المالية نلاحظ أن الإستقلالية المالية للمؤسسة تكاد تكون معدومة و ذلك راجع إلى تباعية الفرع لصيغة المجمع و عدم قدرته على التحكم في إجمالي أمواله من نفقات و إيرادات إلا عن طريق موافقة المجمع، أما بالنسبة للسيولة فإن نسبة السيولة العامة في إنخفاض كلي مستمر على مدار الثلاث سنوات و هي تشكل خطر على عملية التسيير المالي، نسبة المديونية كبيرة جدا و يتضح ذلك في أن إجمالي الديون مرتفع مقارنة مع إجمالي الأصول يقابله عدم تحقيق أي ربح أي ان المؤسسة غير قادرة على تغطية عجزها خلال دورة الإستغلال .

عجز المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية تدفقاتها الخارجة فيما يخص الديون طويلة الأجل، إحتواء المؤسسة على أموال خاصة مع تحقيق نتيجة سلبية خلال سنة 2019 ثم تحقيق مؤشر موجب غير معبر خلال دورة الإستغلال من سنتي 2020 و 2021.

الأمر الذي يبين أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي خلال السنوات الثلاث، و منه فإن المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI VIR في وضعية مالية صعبة يجب عليها تجاوزها لضمان إستمرارية نشاطاتها.

الخاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا للإجابة على فحوى الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟ "، وهذا ما تم التطرق إليه فعلا حيث كان بحثنا يجمع بين الجانب النظري و التطبيقي بحيث تعرضنا في الجانب النظري إلى التحليل المالي و القوائم المالية و طرق و أساليب التحليل المالي من نسب ومؤشرات و كذا الأطراف المعنية بعمليات التحليل المالي، في حين تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية "فرع روية"، وذلك بعرض قوائمها المالية و تطبيق أساليب التحليل المالي عليها.

و كنتيجة لما سبق التطرق إليه أنفا تبين لنا جليا أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة أضى أمرا ضروريا، يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و معرفة نقاط قوتها وضعفها ثم إتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة، و للإشارة فإن من أفضل الأدوات لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة هو التحليل المالي نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها في عملية تسيير المؤسسة، حيث يعتبر المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسات في أي بلد، كما أن معرفة و دراسة هذه الوضعية يمثل نقطة بداية التشخيص الفعلي للمؤسسة وعملية وضعها في مسارها الصحيح مستقبلا، وأفضل وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية للمؤسسة.

و قد حاولنا من خلال بحثنا إبراز جميع الجوانب التي تنتمي إلى موضوعنا و ذلك من خلال الإجابة على مختلف الأسئلة التي قمنا بطرحها في المقدمة، كما و قد أسقطنا الدراسة على المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI VIR حتى نستطيع تقييم الوضع الإقتصادي و المالي التي تعيشه المؤسسة.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: المتعلقة بأهمية التحليل المالي في المؤسسة التي تكمن في التحقق من حسن إستخدام مواردها، لقد تحققت هذه الفرضية من خلال عرضنا للمطلب الثاني من المبحث الأول تحت عنوان " أهداف و أهمية التحليل المالي " لكن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على التحقق من حسن إستخدام الموارد فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل على أنه أدت من أدوات الرقابة لفعالة، و أحد أدوات اتخاذ القرار

و تقييم الأداء بالإضافة إلى أنه إحدى أدوات التخطيط، و منه فإن الفرضية المطروحة صحيحة لكنها ليست شاملة لكامل الأهمية التي يتمتع بها التحليل المالي.

الفرضية الثانية: المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق حساب المؤشرات و النسب المالية للمؤسسة و معرفة وضع ماله الحقيقي بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه، و قد تحققت هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني من الدراسة و المتمثل في التشخيص المالي للمؤسسة باستعمال النسب و المؤشرات على أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يكون عن طريق حساب مختلف النسب و المؤشرات و منه فان الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: المتعلقة بأن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد، و قد تحققت هذه الفرضية من خلال ما عرضناه سابقا في مختلف فصول البحث، ذلك أن التحليل المالي يعتبر أفضل أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و منه إتخاذ القرارات السليمة، و منه فإن الفرضية الأخيرة صحيحة.

النتائج المستخلصة من الدراسة :

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج التي نذكر لأهمها فيما يلي :

- التحليل المالي أداة جد فعالة لكشف و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- إن تشخيص الوضعية المالية أمر مهم لما يقدمه من معلومات الأطراف ذات صلة، و يسمح لنا بلحكم على فعالية و كفاءة المركز المالي للمؤسسة .
- مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من اهم لأدوات المستعملة في عملية تحليلي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة،حيث يمكن إعتبار القوائم المالية المادة الخام التي تنطلق منها كل عماليات التحليل المالي .

من خلال إسقاط أدوات و طرق التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI VIR لسنوات 2019-2020-2021 تبين لنا جملة من النقاط التي تعبر عن حالة المؤسسة أهمها :

- حققت المؤسسة خلا السنوات الثلاث (2021/2020/2019) نتيجة سالبة هذا يدل على أنها تكبدت خسائر كبير بسبب كثرة المصاريف و ضعف إيراداتها .
- عجز في خزينتها خلال السنوات محل الدراسة بسبب عدم تحقيق مبيعات المرجوة .
- تبين لنا من خلال نسب التمويل أن المؤسسة غير قادرة على تمويل نشاطها، إضافة لذلك المؤسسة لا تتمتع بإستقلالية مالية و نسبة الإقتراض سيئة أيضا نسبة المردودية المالية و الإقتصادية ضعيفة جدا .
- حيازة الفرع على غلافات مالية مختلفة بنسب فائدة مرتفعة يجعله غير قادر على إرجاع قيمة هذه الديون . بل يصل إلى عدم القدرة على الدفع .
- حققت المؤسسة نسب نشاط و سيولة غير مقبولة و نسبة المردودية المالية و الإقتصادية ضعيفة جدا.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- عدم الإعتماد على التمويل الخارجي و العمل على رفع معدل الإدماج في الإقتصاد الوطني لتحقيق رقم أعمال مرتفع، و تخفيض القيمة المضافة و أعباء الجمركة المسجلة سنويا و التي تؤدي إلى تخفيض النتيجة السنوية.
- ضرورة إعطاء الفرع أهمية بالغة لوظيفة التحليل المالي على إعتباره ضرورة لابد منها.
- على الفرع أن يستعين بطرق تقييم الأداء الواضحة و غير المكلفة إضافة إلى تطبيق مقاييس الجديدة .
- على الفرع أن يقوم بتجديد أصوله الثابتة أي المعدات و الآلات لإنتاجية و هذا لتسريع وتيرة العمل الإنتاجية .
- جلب الإستثمار الأجنبي لما يوفره من تكنولوجيا متطورة مع وضع إستراتيجية متوسطة و طويلة الأجل لإضفاء ديناميكية جديدة على طرق و عوامل الإنتاج الخاصة بالمؤسسة.
- تجنب اللجوء للقروض التجارية قصيرة الأجل نظرا لإرتفاع تكاليفها مع عدم الإعتماد على التمويل الخارجي.
- التفكير في إعادة هيكلة المؤسسة

- البحث على قروض إستثمارية طويلة الجل كخطوة أولى .
- التفكير في توسيع شبكة النشاط الإنتاجي للمؤسسة من خلال طرح منتجات ذات قدرة تنافسية عالية في السوق .

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض العوائق بإعتبار أن التحليل المالي غير قادر على الإحاطة بجميع جوانب الدراسة نظرا لشموله جوانب متعددة و تعذر الحصول على كل المعطيات اللازمة للدراسة، وقد صادفتنا بعض المواضيع التي قد تكون محل دراسة لاحقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما هي الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية ؟
- ما هي الأدوات لأكثر دلالة في عملية التحليل المالي ؟
- إستخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1. أ فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، طبعة الأولى ، رام الله فلسطين ، 2008
2. أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع عمان، 2010.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الادارة المالية، دار وثائق للنشر و التوزيع عمان، 2011
4. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية ، منشورات كليك ، الجزائر، الجزء الثاني، 2013 ،
5. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS /IFRS ، ج1، دار هومة للطباعة ، الجزائر، 2010،
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004،
7. حمزة محمود الزبيدي، لإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004،
8. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و لاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010،
9. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
10. السالم مؤيد سعيد، نظرية المنظمة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
11. شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.
12. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير لإبلاغ المالي الدولي، دار لزهران للنشر و التوزيع، الطبعة لأولى عمان لأردن، 2012.
13. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009.
14. عاطف وسيم، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر.
15. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التيمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2008.
16. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى 2008.

17. مبارك لسلوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات 2 الجامعية، الجزائر، 2008.
18. مبارك لسلوس، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2004 .
19. محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية ،طبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة مصر، 2014 .
20. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
21. محمد شقيق حسين الطيب، أساسيات لإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 1997 .
22. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و لانتماي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
23. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر، ط 4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.
24. مؤيد راضي خنفري و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.
25. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير_ التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية الحامة، الجزائر، 1999.
26. نور الدين خبابة ، الإدارة المالية ، دار النهضة للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، 1997 .
27. هيثم الزغبى، الإدارة المالية، دار الفكر، الأردن، 2000.
28. هيثم محمد الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة 1 ، 2000 .
29. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
30. يمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في إدارة المالية و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

ب-المذكرات و الاطروحات

1. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009
2. حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017،
3. سمسوم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بحث مقدم في إطار نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001،
4. فهد راشد مسعود الهادري، أثر نسب و مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2016 .

ت-المجلات

1. د.كتوش عاشور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف -الجزائر، 2009،

ث-الملتقيات و لأيام الدراسية

1. مدني أ عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، سنة 2011.

ج-المطبوعات الجامعية

1. بلعادي عمار، المحور الرابع التحليل بواسطة النسب المالية، محاضرات في مقياس التحليل المالي.
2. خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، العدد 27، دراسات اقتصادية،
3. عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم لمستوى ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس.

ح-القوانين و المراسيم

1. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 مايو 2008 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 ، المادة 21 ،
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس.27.
3. الصحيفة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المادة 3 من القانون رقم 11-07 ، المؤرخ في 2007/11/25 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي .

خ-المراجع باللغة الأجنبية

1. Florent Deisting , Jean Pierre Lahille, analyse financière, 4eme édition, Dunod, Paris, France, 2013
2. Kamel hamdi ، le diagnostique financier ، es-salam edition ، Alger ، 2001 .

الملاحق

الملحق رقم (01)

SPA-VIR-SNVI						
Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba						
1- BILAN ACTIF						
Exercice clos le 31/12/2019						
ACTIF	NOTE	N	NOTE	N	N	N - 1
		Brut		Amort - Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS						
Immobilisations incorporelles	a-1		ap-1			
Logiciels	a-2	99 480 880,75	ap-2	52 631 915,14	46 848 965,61	41 643 524,99
Sous Total Immobilisations Incorporelles	A-3	99 480 880,75	AP-3	52 631 915,14	46 848 965,61	41 643 524,99
Immobilisations corporelles						
Terrains	a-4		ap-4			
Bâtiments	a-5	5 565 714,00	ap-5	2 373 858,03	3 191 855,97	3 470 141,67
Autres immobilisations corporelles	a-6	4 313 659 816,86	ap-6	3 021 820 490,82	1 291 839 326,04	379 148 513,28
Sous total immobilisations corporelles	A-7	4 319 225 530,86	AP-7	3 024 194 348,85	1 295 031 182,01	382 618 654,95
Immobilisations encours	a-8	1 514 269 930,58	ap-8		1 514 269 930,58	847 934 681,50
Sous total immobilisations encours	A-9	1 514 269 930,58	AP-9	-	1 514 269 930,58	847 934 681,50
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence-entreprises associées	a-10	-	ap-10			-
Autres participations et créances rattachées	a-11	-	ap-11			-
Autres titres immobilisés	a-12	-	ap-12			-
Prêts et autres actifs financiers non courants	a-13	16 096 518,68	ap-13		16 096 518,68	24 263 280,59
Sous total Immobilisations financières	A-14	16 096 518,68	AP-14	-	16 096 518,68	24 263 280,59
Impôts différés actifs	a-15	-	ap-15			-
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	A-16	5 949 072 860,87	AP-16	3 076 826 263,99	2 872 246 596,88	1 296 460 142,03
Créances inter-Unités						
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	a-17	17 836 395 642,42	ap-17	2 154 518 145,23	15 681 877 497,19	16 882 485 167,76
TOTAL STOCKS ET ENCOURS	A-17	17 836 395 642,42	AP-17	2 154 518 145,23	15 681 877 497,19	16 882 485 167,76
Créances et emplois assimilés						
Clients	a-18	14 893 223 389,03	ap-18	274 128,83	14 892 949 260,20	17 641 367 922,81
Autres débiteurs	a-19	16 245 962 566,83	ap-19	8 433 840,74	16 237 528 726,09	15 152 626 483,80
Impôts et assimilés	a-20	35 343 420,59	ap-20		35 343 420,59	322 484 775,26
Autres actifs courants	a-21		ap-21			
Sous total Créances et emplois assimilés	A-22	31 174 529 376,45	AP-22	8 707 969,57	31 165 821 406,88	33 116 479 181,87
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants	a-23		ap-23			
Trésorerie	a-24	192 895,15	ap-24		192 895,15	42 440 185,10
Total Disponibilités et assimilés	A-25	192 895,15	AP-25	-	192 895,15	42 440 185,10
TOTAL ACTIFS COURANTS	A-26	49 011 117 914,02	AP-26	2 163 226 114,80	46 847 891 799,22	50 041 404 534,73
TOTAL GENERAL ACTIF	A-27	54 960 190 774,89	AP-27	5 240 052 378,79	49 720 138 396,10	51 337 864 676,76

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABILITÉ
M. MEROUSSA Moudib
SPA-VIR



M. LASSALAH Ahmed
Président Directeur Général
SPA-VIR-SNVI
Filiale du Groupe SNVI

الملحق رقم (02) :

SPA-VIR-SNVI Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba			
2-BILAN PASSIF Exercice clos le 31/12/2019			
PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	p-1	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Primes et Réserves	p-2	6 430 890,00	6 430 890,00
Écart de réévaluation	p-3		
Résultat net de l'exercice	p-4	-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
Autres capitaux propres – Report à nouveau	c-5	-16 190 129 048,16	-13 229 002 237,79
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	C-6	282 556 413,25	3 816 301 841,84
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	c-7	3 236 845 656,49	3 909 876 286,88
Impôts (différés et provisionnés)	c-8		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	c-9	950 299 670,54	791 516 181,58
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	C-10	4 187 145 327,03	4 701 392 468,46
Dettes inter-unités			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	c-11	11 686 677 601,12	15 024 324 061,15
Impôts	c-12	83 670 474,67	70 889 495,89
Autres dettes	c-13	31 411 168 809,55	27 506 362 902,80
Trésorerie passif	c-14	2 068 919 770,48	218 593 906,62
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	C-15	45 250 436 655,82	42 820 170 366,46
TOTAL GENERAL PASSIFS	C-16	49 720 138 396,10	51 337 864 676,76

DIRECTEUR DES FINANCES
 ET COMPTABILITE
 M. BOUSSOUSSA Mounib



Directeur Général
 EPE VIR-Spa
 Zone du Groupe SNVI

الملحق رقم (03) :

SPA-VIR-SNVI				
Route n°05 Zone industrielle Rouiba				
COMPTE DE RESULTATS (Par nature)				
Exercice clos le 31/12/2019				
CPT	LIBELLES	Note	N	N-1
70	Chiffre d'affaires	Tr-28	5 768 348 014,49	4 865 226 357,92
72	Variation stocks produits finis et en cours	Tr-29	-1 143 058 271,90	698 713 956,23
73	Production immobilisée	Tr-28	2 377 068,25	
74	Subvention d'exploitation	Tr-19		
	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 627 666 810,84	5 563 940 314,15
60	Achats consommés	Tr-15	3 049 194 026,88	4 239 723 271,22
61/62	Services extérieurs et autres consommations	Tr-16	462 313 002,77	555 076 347,05
	II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE	Tr-15	3 511 507 029,65	4 794 799 618,27
	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 116 159 781,19	769 140 695,88
63	Charges de personnel	Tr-16	2 851 056 242,88	2 407 199 232,91
64	Impôts ,taxes et versements assimilés	Tr-16	7 860 326,04	6 984 079,51
	IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 742 756 787,73	-1 645 042 616,54
75	Produits opérationnels	Tr-19	45 832 669,27	75 351 493,98
65	Charges opérationnelles	Tr-16	143 485 450,26	163 201 861,89
68	Dotation aux amort. provis. et pertes de valeur	Tr-16T	645 702 743,26	2 442 788 143,16
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Tr-19	415 688 450,45	2 353 067 094,43
	V-RESULTAT OPERATIONNEL		-2 070 423 861,53	-1 822 614 033,18
76	Produits financiers	Tr-19	8 558 439,11	29 438 773,91
66	charges financières	Tr-16	1 471 880 006,17	1 167 951 551,10
	VI-RESULTAT FINANCIER		-1 463 321 567,06	-1 138 512 777,19
	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Tr-19		
692/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	Tr-20		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 097 746 369,67	8 021 797 676,47
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 631 491 798,26	10 982 924 486,84
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37
77	Éléments extraordinaire (produits) (à préciser)	Tr-21		
67	Élément extraordinaire (charges) (à préciser)	Tr-22		
	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	Tr-23	-3 533 745 428,59	-2 961 126 810,37

الملحق رقم (04) :

VIR-SNVI

Unité n°05 Zone industrielle Rouiba

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

AU 31/12/2019

LIBELLE	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Reçus des clients	Ft-1	3 438 431,12	29 263 887,44
Paiements versés aux fournisseurs et au personnel	Ft-2	-2 030 749 209,34	-4 296 534 077,79
Paiements et autres frais financiers payés	Ft-3	-198 995 357,23	-82 809 961,01
Paiements sur les résultats payés	Ft-4		
Provisions en attente de classement (47)	Ft-5	-759 899 192,41	-2 254 678 894,64
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	Ft-6	-2 986 205 327,86	-6 604 759 046,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	Ft-7	219 636,77	40 776 338,91
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	FT-8	-2 985 985 691,09	-6 563 982 707,09
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Paiements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-9	-1 480 562 501,38	-397 727 299,92
Paiements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-10		
Paiements sur acquisitions d'immobilisations financières	Ft-11	-420 000,00	-8 800 000,00
Paiements sur cessions d'immobilisations financières	Ft-12	199 000,00	114 500,00
Revenus encaissés sur placements financiers	Ft-13	5 715 105,49	15 016 228,25
Revenus et quote-part de résultats reçus	Ft-14		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	FT-15	-1 475 068 395,89	-391 396 571,67
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Paiements suite à l'émission d'actions	Ft-16		
Revenus et autres distributions effectuées	Ft-17		
Paiements provenant d'emprunts	Ft-18	4 270 847 815,94	7 272 154 781,62
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	Ft-19	-1 702 366 882,77	-683 214 841,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	FT-20	2 568 480 933,17	6 588 939 940,34
Effets des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités	Ft-21		
Evolution de trésorerie de la période (A+B+C)	FT-22	-1 892 573 153,81	-366 439 338,42
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	Ft-23	-176 153 721,52	190 285 616,90
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	Ft-24	-2 068 726 875,33	-176 153 721,52
Evolution de la trésorerie de la période	FT-25	-1 892 573 153,81	-366 439 338,42
Conciliation avec le résultat comptable	FT-26	1 641 172 174,78	2 594 687 471,95

الملحق رقم (05) :

SPA-VIR-SNVI						
Route N°5 Zone industrielle Rouiba						
1- BILAN ACTIF						
Exercice clos le 31/12/2020						
ACTIF	NOTE	N	NOTE	N	N	N - 1
		Brut		Amort - Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS						
Immobilisations incorporelles	a-1		ap-1			
logiciels	a-2	99 480 880,75	ap-2	78 659 118,26	20 821 762,49	46 848 965,61
Sous Total Immobilisations Incorporelles	A-3	99 480 880,75	AP-3	78 659 118,26	20 821 762,49	46 848 965,61
Immobilisations corporelles						
Terrains	a-4		ap-4			
Bâtiments	a-5		ap-5			3 191 855,97
Autres immobilisations corporelles	a-6	4 619 946 722,90	ap-6	3 183 377 167,04	1 436 569 555,86	1 291 839 326,04
Sous total immobilisations corporelles	A-7	4 619 946 722,90	AP-7	3 183 377 167,04	1 436 569 555,86	1 295 031 182,01
Immobilisations encours	a-8	1 829 307 683,10	ap-8		1 829 307 683,10	1 514 269 930,58
Sous total Immobilisations encours	A-9	1 829 307 683,10	AP-9		1 829 307 683,10	1 514 269 930,58
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence-entreprises associées	a-10	-	ap-10			-
Autres participations et créances rattachées	a-11	-	ap-11			-
Autres titres immobilisés	a-12	-	ap-12			-
Prêts et autres actifs financiers non courants	a-13	2 567 500,00	ap-13		2 567 500,00	16 096 518,68
Sous total Immobilisations financières	A-14	2 567 500,00	AP-14		2 567 500,00	16 096 518,68
Impôts différés actifs	a-15	-	ap-15			-
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	A-16	6 551 302 786,75	AP-16	3 262 036 285,30	3 289 266 501,45	2 872 246 596,88
Créances Inter-Unités						
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	a-17	16 676 589 404,96	ap-17	1 921 540 704,46	14 755 048 700,50	15 681 877 497,19
TOTAL STOKS ET ENCOURS	A-17	16 676 589 404,96	AP-17	1 921 540 704,46	14 755 048 700,50	15 681 877 497,19
Créances et emplois assimilés						
Clients	a-18	17 862 677 711,31	ap-18	11 286 558,61	17 851 391 152,70	14 892 949 260,20
Autres débiteurs	a-19	1 490 601 551,25	ap-19	8 433 840,74	1 482 167 710,51	16 237 528 726,09
Impôts et assimilés	a-20	12 392 430,75	ap-20		12 392 430,75	35 343 420,59
Autres actifs courants	a-21		ap-21			
Sous total Créances et emplois assimilés	A-22	19 365 671 693,31	AP-22	19 720 399,35	19 345 951 293,96	31 165 821 406,88
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants	a-23		ap-23			
Trésorerie	a-24	13 055 008,74	ap-24		13 055 008,74	192 895,15
Total Disponibilités et assimilés	A-25	13 055 008,74	AP-25		13 055 008,74	192 895,15
TOTAL ACTIFS COURANTS	A-26	36 055 316 107,01	AP-26	1 941 261 103,81	31 114 055 003,20	46 847 891 799,22
TOTAL GENERAL ACTIF	A-27	42 606 618 893,76	A-27	5 203 297 389,11	37 403 321 504,65	49 720 138 395,10

الملحق رقم (06) :

SPA-VIR-SNVI Route Nle n°05 Zone industrielle Rouiba			
2-BILAN PASSIF Exercice clos le 31/12/2020			
PASSIF	Note	N	N - 1
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis	p-1	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Primes et Réserves	p-2	6 430 890,00	6 430 890,00
Écart de réévaluation	p-3		
Résultat net de l'exercice	p-4	-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
Autres capitaux propres – Report à nouveau	c-5	-19 723 874 476,75	-16 190 129 048,16
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	C-6	-3 720 075 230,61	282 556 413,25
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	c-7	3 649 081 925,57	3 236 845 656,49
Impôts (différés et provisionnés)	c-8		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	c-9	1 043 591 490,92	950 299 670,54
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	C-10	4 692 673 416,49	4 187 145 327,03
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	c-11	11 701 821 110,54	11 686 677 601,12
Impôts	c-12	108 879 457,49	83 670 474,67
Autres dettes	c-13	24 114 437 407,57	31 411 168 809,55
Trésorerie passif	c-14	505 585 343,17	2 068 919 770,48
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	C-15	36 430 723 318,77	45 250 436 655,82
TOTAL GENERAL PASSIFS	C-16	37 403 321 504,65	49 720 138 396,10

الملحق رقم (07) :

SPA-VIR-SNVI				
Route n°05 Zone industrielle Rouiba				
COMPTE DE RESULTATS (Par nature)				
Exercice clos le 31/12/2020				
CPT	LIBELLES	Not	N	N-1
70	Chiffre d'affaires	Tr-28	4 216 805 391,13	5 768 348 014,49
72	Variation stocks produits finis et en cours	Tr-29	-449 891 431,86	-1 143 058 271,90
73	Production immobilisée	Tr-28		2 377 068,25
74	Subvention d'exploitation	Tr-19		
	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 766 913 959,27	4 627 666 810,84
60	Achats consommés	Tr-15	2 787 208 171,77	3 049 194 026,88
61/62	Services extérieurs et autres consommations	Tr-16	259 838 046,73	462 313 002,77
	II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	Tr-15	3 047 046 218,50	3 511 507 029,65
	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		719 867 740,77	1 116 159 781,19
63	Charges de personnel	Tr-16	2 625 957 553,35	2 851 056 242,88
64	Impôts, taxes et versements assimilés	Tr-16	37 907 010,13	7 860 326,04
	IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 943 996 822,71	-1 742 756 787,73
75	Produits opérationnels	Tr-19	83 319 708,97	45 832 669,27
65	Charges opérationnelles	Tr-16	307 768 469,17	143 485 450,26
68	Dotation aux amort. provis. et pertes de valeur	Tr-16T	474 545 183,47	645 702 743,26
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Tr-19	414 241 180,84	415 688 450,45
	V-RESULTAT OPERATIONNEL		-2 228 749 585,54	-2 070 423 861,53
76	Produits financiers	Tr-19	7 566 604,64	8 558 439,11
66	charges financières	Tr-16	1 781 448 662,96	1 471 880 006,17
	VI-RESULTAT FINANCIER		-1 773 882 058,32	-1 463 321 567,06
	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Tr-19		
692/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	Tr-20		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 272 041 453,72	5 097 746 369,67
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 274 673 097,58	8 631 491 798,26
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59
77	Éléments extraordinaire (produits) (à préciser)	Tr-21		
67	Élément extraordinaire (charges) (à préciser)	Tr-22		
	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	Tr-23	-4 002 631 643,86	-3 533 745 428,59

الملحق رقم (08) :

SPA-VIR-SNVI			
Route n°05 Zone industrielle Rouiba			
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE			
AU 31/12/2020			
LIBELLE	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	Ft-1	3 999 254,59	3 438 431,12
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	Ft-2	-62 364 264,81	-2 030 749 209,34
Intérêts et autres frais financiers payés	Ft-3	-234 739 765,75	-198 995 357,23
Impôts sur les résultats payés	Ft-4		
Opérations en attente de classement (47)	Ft-5	-45 349 168,92	-759 899 192,41
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	Ft-6	-338 453 944,89	-2 986 205 327,86
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	Ft-7	5 135 641,83	219 636,77
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	FT-8	-333 318 303,06	-2 985 985 691,09
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-9	-764 446 336,40	-1 480 562 501,38
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Ft-10		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	Ft-11		-420 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	Ft-12	20 000,00	199 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	Ft-13	- 7 237 631,12	5 715 105,49
Dividendes et quote-part de résultats reçus	Ft-14		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	FT-15	-757 188 705,28	-1 475 068 395,89
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions	Ft-16		
Dividendes et autres distributions effectuées	Ft-17		
Encaissements provenant d'emprunts	Ft-18	2 868 878 843,52	4 270 847 815,94
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	Ft-19	-202 175 294,28	-1 702 366 882,77
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	FT-20	2 666 703 549,24	2 568 480 933,17
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités	Ft-21		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	FT 22	1 576 196 540,90	-1 892 573 153,81
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	Ft-23	-2 068 726 875,33	-176 153 721,52
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	Ft-24	-492 530 334,43	-2 068 726 875,33
Variation de la trésorerie de la période	FT 25	1 576 196 540,90	-1 892 573 153,81
Rapprochement avec le résultat comptable	FT-26	5 578 828 184,76	1 641 172 274,78

الملحق رقم (09) :

SPA - VIR-SNVI						
Route N°05 Zone Industrielle Rouiba						
1- BILAN ACTIF						
Exercice clos le 03/11/2023						
ACTIF	NOTE	N Brut	NOTE	N Amort - Prov	N Net	N - 1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Immobilisations incorporelles	ap-1		ap-1			
Logiciels	ap-2	99 480 880,75	ap-2	92 540 293,26	6 940 587,49	20 821 752,49
Sous total Immobilisations incorporelles	A-1	99 480 880,75	AP-3	92 540 293,26	6 940 587,49	20 821 752,49
Immobilisations corporelles						
Terrains	ap-4		ap-4			
Bâtements	ap-5		ap-5			
Autres immobilisations corporelles	ap-6	4 679 704 582,82	ap-6	3 440 255 141,68	1 239 449 441,14	1 436 569 555,86
Sous total Immobilisations corporelles	A-2	4 679 704 582,82	AP-7	3 440 255 141,68	1 239 449 441,14	1 436 569 555,86
Immobilisations encours	ap-8	1 774 079 714,44	ap-8		1 774 079 714,44	1 829 307 683,10
Sous total Immobilisations encours	A-3	1 774 079 714,44	AP-8		1 774 079 714,44	1 829 307 683,10
Immobilisations financières						
Titres mis en stock d'entreprises associées	ap-10		ap-10			
Autres participations et créances rattachées	ap-11		ap-11			
Autres titres financiers	ap-12		ap-12			
Prêts et autres actifs financiers non courants	ap-13	2 567 500,00	ap-13		2 567 500,00	2 567 500,00
Sous total Immobilisations financières	A-4	2 567 500,00	AP-14		2 567 500,00	2 567 500,00
Impôts différés actifs	ap-15		ap-15			
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	A-5	6 555 832 678,01	AP-16	3 632 795 434,94	3 123 037 243,07	3 289 266 501,45
Créances et emplois assimilés						
ACTIFS COURANTS						
Stocks et encours	ap-17	17 516 380 671,64	ap-17	2 118 767 432,23	15 389 613 249,41	14 755 048 700,50
TOTAL STOCKS ET ENCOURS	A-6	17 516 380 671,64	AP-17	2 118 767 432,23	15 389 613 249,41	14 755 048 700,50
Créances et emplois assimilés						
Clients	ap-18	20 278 966 466,13	ap-18	11 266 558,61	20 267 699 907,52	17 851 391 152,70
Autres débiteurs	ap-19	2 081 115 290,16	ap-19	8 682 235,88	2 072 433 054,28	1 482 167 710,51
Impôts et assimilés	ap-20	117 236 811,30	ap-20		117 236 811,30	12 392 430,75
Autres actifs courants	ap-21		ap-21			
Sous total Créances et emplois assimilés	A-7	22 477 318 567,59	AP-22	19 968 794,49	22 457 519 773,10	19 345 951 293,96
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants	ap-23		ap-23			
Tresorerie	ap-24	27 395 424,60	ap-24		27 395 424,60	13 055 008,74
TOTAL Disponibilités et assimilés	A-8	27 395 424,60	AP-25		27 395 424,60	13 055 008,74
TOTAL ACTIFS COURANTS	A-9	40 021 094 662,83	AP-26	2 146 736 236,72	37 874 358 427,11	34 114 055 003,20
TOTAL GENERAL ACTIF	A-10	46 576 927 341,84	AP-27	5 519 531 651,66	40 997 395 690,18	37 403 321 504,65

الملحق رقم (10) :

SPA-VIR-SNVI			
Route Nle n° 05 Zone industrielle Rouiba			
2-BILAN PASSIF			
Exercice clos le 03/11/2021			
PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	p-1	20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Primes et Réserves	p-2	6 430 890,00	6 430 890,00
Dot. de réévaluation	p-3		
Résultat net de l'exercice	p-4	-4 000 645 329,93	-4 002 631 643,86
Autres capitaux propres – Report à nouveau	c-5	-23 726 506 120,61	-19 723 874 476,75
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	C-6	-7 770 720 560,54	-3 720 075 230,61
PASSIFS NON COURANTS			
Crédits et dettes financières	c-7	4 008 628 105,15	3 649 081 925,57
Impôts (différés et provisionnés)	c-8		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	c-9	4 372 088,07	1 043 591 490,92
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	C-10	4 013 000 193,70	4 692 673 416,49
Dettes inter unités			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	c-11	12 589 499 899,00	11 701 821 110,54
Impôts	c-12	761 169 562,26	108 879 457,49
Autres dettes	c-13	29 973 540 853,59	24 114 437 407,57
Trésorerie passif	c-14	1 930 905 744,67	505 585 343,17
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	C-15	44 755 116 059,52	36 430 723 318,77
TOTAL GENERAL PASSIFS	C-16	40 997 395 690,18	37 403 321 504,65

الملحق رقم (11) :

SPA-VIR-SNVI				
Route n°05 Zone Industrielle Koniba				
COMPTE DE RESULTATS (Par nature)				
Exercice clos le 03/11/2021				
CPT	LIBELLES	N	N	N-1
70	Chiffre d'affaires	Tr-28	2 417 755 975,66	4 216 805 391,13
72	Variation stocks produits finis et en cours	Tr-29	99 631 076,93	-449 891 431,86
73	Production immobilisée	Tr-28		
74	Subvention d'exploitation	Tr-19		
	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 517 387 052,59	3 766 913 959,27
60	Achats consommés	Tr-15	1 883 613 690,21	2 787 208 171,77
61/62	Services extérieurs et autres consommations	Tr-15	516 510 696,49	259 838 046,73
	II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE	Tr-15	2 400 124 386,70	3 047 046 218,50
	III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		117 272 665,70	719 867 740,77
63	Charges de personnel	Tr-16	2 168 013 718,73	2 625 957 553,35
64	Impôts, taxes et versements assimilés	Tr-16	16 541 738,08	37 907 010,13
	IV-EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		-2 067 329 781,08	-1 943 996 822,71
75	Produits opérationnels	Tr-19	101 413 123,08	83 319 709,97
65	Charges opérationnelles	Tr-16	128 081 779,61	307 768 469,17
68	Dotation aux amortissements, prov. et pertes de valeur	Tr-16	628 804 262,13	474 545 183,47
76	Reprise sur pertes de valeur et provisions	Tr-16	154 133 497,66	414 241 180,84
	V-RESULTAT OPERATIONNEL		-2 568 664 702,08	-2 228 749 585,54
76	Produits financiers	Tr-19	1 841 830,56	7 566 604,64
66	Charges financières	Tr-16	1 483 811 860,41	1 781 448 662,96
	VI-RESULTAT FINANCIER		-1 481 981 127,85	-1 773 882 058,32
	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-4 050 645 829,93	-4 002 631 643,86
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Tr-19		
692/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	Tr-20		
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 774 780 511,49	4 272 041 453,72
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 825 425 841,42	8 274 673 097,58
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 050 645 329,93	-4 002 631 643,86
77	Éléments extraordinaire (produits) (à préciser)	Tr-21		
67	Éléments extraordinaire (charges) (à préciser)	Tr-22		
	IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	Tr-23	-4 050 645 329,93	-4 002 631 643,86

الملحق رقم (12) :

SPA-VIR-SNM

Route n°05 Zone industrielle Reuba

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

AU 03/11/2021

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	Fr-1	2 304 729,32	3 999 254,59
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	Fr-2	-1 637 045,703,08	-62 364 264,81
Intérêts et autres frais financiers payés	Fr-3	-193 204 532,11	-234 739 765,75
Impôts sur les bénéfices payés	Fr-4		
Opérations en affectation de classement (47)	Fr-5	-341 494 415,96	-45 349 168,92
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	Fr-6	-2 158 416 981,78	-338 453 944,89
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	Fr-7	7 246 753,97	5 135 641,83
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	Fr-8	-2 161 193 177,76	-333 318 303,06
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Fr-9	-1 356 665,35	-764 446 336,40
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	Fr-10		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	Fr-11		
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	Fr-12		20 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	Fr-13	4 411 761,35	7 237 631,12
Dividendes et toute part de résultats reçus	Fr-14		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	Fr-15	-141 904,00	-757 182 705,28
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements relatifs à l'émission d'actions	Fr-16		
Dividendes et autres distributions effectuées	Fr-17		
Encaissements provenant d'emprunts	Fr-18	1 876 991 742,05	2 868 878 843,52
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	Fr-19	-1 076 633 645,93	-202 175 294,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	Fr-20	730 358 096,12	2 666 703 549,24
Incidence des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités	Fr-21		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	Fr-22	-1 410 979 985,64	1 576 196 540,90
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	Fr-23	-492 530 334,43	-2 068 726 875,33
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	Fr-24	-1 903 510 320,07	-492 530 334,43
Variation de la trésorerie de la période	Fr-25	-1 410 979 985,64	1 576 196 540,90
Rapprochement avec le résultat comptable	Fr-26	2 639 665 344,29	5 578 828 184,76

DIRECTEUR DES FINANCES
ET COMPTABLE

M. EL HACHIMI

15/11/2021

